

قطاع التربية
قسم تنسيق أولويات
الأمم المتحدة في مجال التعليم



منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

التعليم في مرمى النار

دائرة عالمية بشأن أعمال العنف السياسية والعسكرية
التي تستهدف العاملين في حقل التعليم والطلاب والمعلمين والمسؤولين
في النقابات والحكومات والمؤسسات

التعليم في مرمى النار

دارسة عالمية بشأن أعمال العنف السياسية والعسكرية
التي تستهدف العاملين في حقل التعليم والطلاب والمعلمين والمسؤولين
في النقابات والحكومات والمؤسسات

من إعداد برندن أومالي

دراسة أعدت بتكليف من اليونسكو، قطاع التربية،
قسم تنسيق أولويات الأمم المتحدة في مجال التعليم
وصدرت بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

حقوق المؤلف محفوظة لليونسكو ٢٠٠٧

إن الأفكار والآراء الواردة في هذا المطبوع تخص المؤلف وهي لا تعبر بالضرورة عن آراء وأفكار اليونسكو ولا تلزمها.

وإن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

فهرس

٤	إهداء
٥	١ - مقدمة
٦	٢ - نطاق الاعتداءات
١٠	ندرة البيانات ونوعيتها
١٣	٣ - طبيعة الاعتداءات
١٦	٤ - الأهداف والدوافع
١٨	دراسات حالات
١٨	<i>العراق : استهداف المثقفين في عمليات القتل</i>
٢٠	<i>أفغانستان : حرب على الفتيات</i>
٢٣	<i>تاييلاند : أهداف الانفصاليين</i>
٢٤	<i>نيبال : الاستمرار في تجنيد الأطفال</i>
٢٨	<i>كولومبيا : النقيبون في مرمى النار</i>
٣١	٥ - التأثير في التعليم
٣٥	٦ - الوقاية والرد
٣٥	الحماية المسلحة
٣٦	الدفاع المجتمعي
٣٧	تعزيز القدرة على الصمود
٣٨	الضغوط الدولية
٤٢	نحو ملاذ آمن
٤٦	٧ - خلاصات وتوصيات
٤٩	شكر
٥٠	قائمة المختصرات

إهداء



مصدر الصورة: اليونسكو/روبا عزيز / مجموعة ستار

هذا التقرير إهداء لذكرى صافية أما جان، وهي معلمة أفغانية سابقة خاطرت بحياتها إبان حكم طالبان من خلال إدارة مدرسة سرية لتعليم الفتيات من منزلها. وبصفتها مديرة شؤون النساء في مقاطعة قندهار، عملت بلا كلل لنصرة الجهود الرامية إلى إعادة جميع الفتيات الأفغانيات إلى المدرسة ولتوفير التدريب المهني والتقني للنساء. وقد أطلق عليها النار وأردت قتيلة خارج منزلها في قندهار في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

وقال كوشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو: "في شجاعة صافية أما جان ما يُمثل مصدر وحي لنا جميعاً. ففاجعة موتها العنيف تمثل تذكيراً محزناً بأن المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما عن حقوق المرأة والحق في التعليم وتعليم الفتيات، غالباً ما يعملون في الخطوط الأمامية، ويعرضون بذلك حياتهم لخطر دائم.

ويتعين على السلطات الوطنية والمجتمع الدولي الاتحاد في وجه القوى التي تسعى إلى تدمير جهود أشخاص مثل صافية أما جان. فالتعليم ركيزة من ركائز التنمية والازدهار والسلام. وهو حق من حقوق الإنسان، لذا يتوجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للدفاع عنه ولضمان سلامة العاملين في هذا الحقل الحيوي".

١ - مقدمة

بُعِيد اغتيال صفية أما جان في قندهار، بأفغانستان، أعلن كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو، أن المنظمة سوف تُعد دراسةً بشأن العنف الذي يستهدف العاملين في مجال التعليم في العالم لتقضي التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين السلامة والأمن. ويرمي هذا التقرير إلى التوعية بالاعتداءات العنيفة التي يتعرض لها العاملون في حقل التعليم، سواء أكانوا طلاباً أم موظفين أم نقابيين أم إداريين أم مسؤولين، وإلى تعزيز فهم هذه الاعتداءات كما يستهدف معرفة التدابير الممكنة واللازمة لمعالجة هذه المشكلة.

وللتمييز بين هذه الدارسة وغيرها من الدراسات التي تتناول مسألة العنف الذي يصيب العاملين في التعليم والمؤسسات والمباني التعليمية، تم تحديد السمات المميزة التالية. فإن هذه الدراسة تركز على الاعتداءات العنيفة التي ترتكب لأسباب سياسية أو عسكرية أو أيديولوجية أو طائفية أو إثنية أو دينية والتي تستهدف الطلاب والمعلمين والأكاديميين والنقابيين ومسؤولي التعليم وجميع العاملين في مؤسسات التعليم أو لصالحها مثل المدارس والكليات والجامعات. كما تتضمن الاعتداءات على مباني التعليم مثل استهداف المدارس بالعبوات الحارقة.

ولأغراض هذه الدارسة، يُقصد بعبارة "اعتداءات عنيفة" أي إصابة أو ضرر ناجم عن استخدام القوة مثل القتل والتعذيب والإصابة الجسدية والخطف والحجز غير القانوني وزرع الألغام حول مباني التعليم أو على مقربة منها والاعتداء باستخدام الأسلحة على اختلاف أنواعها، من الخناجر إلى القنابل أو الصواريخ العسكرية، وأعمال الحرق عندما تتم هذه الأعمال للأسباب المبينة أعلاه.

كما يشمل المصطلح التجنيد القسري أو الطوعي للأطفال وهم دون الخامسة عشرة من العمر، والاعتصاب حيثما يكون جزءاً من اعتداء سياسي و/أو عسكري و/أو طائفي، كما يشمل التهديد بارتكاب أي من الأعمال الوارد ذكرها أعلاه.

ويشمل أيضاً النهب والحجز والاحتلال وإقفال الأملاك التعليمية عنوةً أو تدميرها، ومثال ذلك استخدام المدارس كقاعدة عسكرية وقيام المجموعات المسلحة أو العسكرية بمنع الحضور إلى المدرسة.

ويشمل المصطلح كذلك قيام الدولة أو قوات المتمردين أو جيش الاحتلال أو أي مجموعة مسلحة إثنية أو عسكرية أو سياسية أو دينية أو طائفية بإقفال المدارس.

والقاسم المشترك بين هذه الأعمال هو أنها أعمال تنطوي على استخدام العنف المتعمد بطرق تعوق أو تمنع توفير التعليم والانتفاع به.

ولا تشمل هذه العبارة أعمال العنف التي تقع يومياً في المدارس فيما بين الطلاب أو بين الطلاب والمعلمين على سبيل المثال. كما لا تشمل الضرر الجانبي المتمثل في قتل المعلمين أو إلحاق الضرر بالمدارس عرضياً من جراء أعمال العنف العسكرية العامة، لا من خلال الاعتداءات التي تستهدفهم عمداً.

٢ - نطاق الاعتداءات

أصبحت بعض بقع العالم أشبه بمقبرة للطلاب أو المعلمين أو المسؤولين في حقل التعليم. وغالباً ما تخرج الاعتداءات على التعليم من حلقة الاهتمام الدولي في خضم القتال العام الدائر في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ولكن عدد الاغتيالات المبلغ عنها وأعمال تفجير المدارس وحرقتها واستهداف الموظفين الأكاديميين والمباني الجامعية قد سجل ارتفاعاً كبيراً في خلال السنوات الثلاث المنصرمة، مما يعكس طبيعة النزاعات المحلية التي تزداد دموية في شتى أنحاء العالم. ولا تتوافر أرقام عالمية دقيقة بشأن عدد المعلمين أو الطلاب أو المسؤولين الذي يلقون حتفهم في كل سنة أو بشأن سائر أنواع الاعتداءات مثل عمليات الخطف والتعذيب والتهديد بالعنف، كما لا توجد أرقام عالمية دقيقة بشأن عدد الاعتداءات على المدارس والجامعات ومكاتب التعليم. ولكن يُلاحظ وجود بعض الأرقام المحددة بشأن عدد الحوادث في بعض البلدان والأراضي، وهي تفيد بأن أكثر الدول تضرراً في السنوات الخمس المنصرمة هي أفغانستان وكولومبيا والعراق ونيبال وأراضي الحكم الذاتي الفلسطينية وتايلاند وزمبابوي، وفي جميع الحالات، ما عدا نيبال، ما زال النزاع مستمراً. وقد تُستخلص حقائق أخرى من نمط الحوادث غير المبلغ عنها، ولكن يبدو من المستحيل إقامة مقارنة بين المعدلات الحالية ومعدلات الحوادث في العقود السابقة أو في قطاعات أخرى نتيجة غياب البيانات اللازمة. ولعل الاعتداءات على التعليم ترتفع وتنخفض بحسب مدى اتساع النزاع. بيد أن الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة حذر الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ من أن المدارس - وهي الأماكن التي ينبغي أن تكون ملاذاً آمناً للأطفال - قد "أصبحت بدرجة متنامية الهدف الأول للاعتداءات التي تشنها الأطراف المسلحة"^(١). كما أصبح تفجير العبوات الناسفة في الجامعات ومكاتب التعليم واستهداف المعلمين والأكاديميين في بعض البلدان أسلوباً تؤثره المجموعات المقاتلة. وفي ما يلي عرض لبعض الحوادث التي وقعت في بعض من أكثر البلدان تضرراً بالنزاعات.

(١) تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (A/61/275).

عشرة أيام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧: قائمة أعمال العنف

تاريخ	موقع	أحداث
٧ يناير	مقاطعة هلمناند، أفغانستان:	قام مسلحون مجهولو الهوية بإطلاق النار على مدير مدرسة شنجير في ناد-إي علي فتسببوا بقتله.
٩ يناير	مقاطعة نارائيووات، جنوب تاييلاند:	أطفئ جهاز إنعاش المعلمة جولينغ باغامون، التي كانت قد تعرضت لضرب مبرح دخلت من جرائه في حالة غيبوبة منذ ثمانية أشهر عندما أخذها انفصاليون مسلمون مشتبه بهم رهينة في مدرسة كوشينغ روبرو الابتدائية.
١٠ يناير	مقاطعة باتاني، تاييلاند:	أطلق النار على سايما ماياي، وهي معلمة في الصفوف الابتدائية، وبينما كانت في طريقها إلى المدرسة فأردت قتيلاً. وأصبحت بذلك الضحية الثالثة والسبعين من بين المعلمين أو العاملين في التعليم الذين يُقتلون في هذا البلد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.
١٢ يناير	الموصل، شمال العراق:	أطلق مسلحون النار على الدكتور كامل عبد الحسين، مساعد عميد كلية الحقوق، وأردوه قتيلاً.
١٥ يناير	بغداد، العراق:	حاول مسلحون اقتحام مدرسة للفتيات ولكنهم لاذوا بالفرار بعدما تبادلوا إطلاق النار مع حرس المدرسة، متسببين بجرح أحدهم. وفي جامعة المستنصرية، فجرت ثلاث عبوات ناسفة قام انتحاري بتفجير إحداها، مما أسفر عن مقتل ٧٠ طالباً على الأقل وجرح ١٧٠ آخرين، ووقعت الحادثة بينما كان الطلاب يغادرون حرم الجامعة.
١٦ يناير	بغداد، العراق:	حاول مسلحون اقتحام مدرسة للفتيات ولكنهم لاذوا بالفرار بعدما تبادلوا إطلاق النار مع حرس المدرسة، متسببين بجرح أحدهم. وفي جامعة المستنصرية، فجرت ثلاث عبوات ناسفة قام انتحاري بتفجير إحداها، مما أسفر عن مقتل ٧٠ طالباً على الأقل وجرح ١٧٠ آخرين، ووقعت الحادثة بينما كان الطلاب يغادرون حرم الجامعة.

أفغانستان: وثق تقرير صادر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) ٢٠٤ اعتداءات على معلمين وطلاب ومدارس في فترة ١٨ شهراً ممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٦. وأشارت منظمة العفو الدولية إلى مقتل ٧٥ طالباً ومعلماً وغيرهم من موظفي المدارس في اعتداءات وقعت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٥، وقع ١١ انفجاراً و٥٠ حالة حرق واعتداء صاروخي واحد، وقد استهدفت هذه العمليات مؤسسات تعليمية، ثم ارتفعت الأعداد في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨ انفجاراً و٦٦ حالة حرق واعتداءين بالصواريخ و٣٧ تهديداً^(٢).

كولومبيا: يُقتل في كل سنة قرابة ٤٢ معلماً في كولومبيا. وبحسب تقرير^(٣) صادر عن اتحاد المعلمين الكولومبي، تعرض ٣١٠ معلمين للقتل بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦. وتفيد مستندات أخرى عن مقتل ٢٧ معلماً في عام ١٩٩٩. وبين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، جرى خطف ١٣ معلماً وموظفاً مدرسياً أو "إخفاؤهم" (ويُقصد بهذا المصطلح أنهم محتجزون في السجن الانفرادي، لا يعلم بهم أحد، ويُمكن أن يكونوا قد

(٢) منظمة هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٦، *Lessons in Terror: Attacks on Education in Afghanistan*، منظمة العفو الدولية، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، *Afghanistan: All Who Are Not friends Are Enemies: Taliban Abuses Against Civilians*، بيان إعلامي صادر عن اليونيسيف، كابول/جنيف، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، UNICEF Alarmed as Attacks on Afghan Schools Rise.

(٣) اتحاد المعلمين الكولومبي، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "La lucha Integral por los Derechos Humanos y Fecode"

قُتلوا^(٤). وفي عام ٢٠٠٣، أفادت أنباء بأن ١١ ٠٠٠ من المقاتلين غير النظاميين هم من الأطفال الجنود وقد جرى تجنيد معظمهم عن عمر يتراوح بين ٧ سنوات و١٣ سنة^(٥).

جمهورية الكونغو الديمقراطية: في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، في إقليم واليكالي، وجد خبراء التقييم التابعون للأمم المتحدة أن جميع المدارس تعرضت لدمار شديد وأن بعضها تعرضت للنهب الشامل والدمار الكامل في خلال أعمال الاقتتال. وفي دجوغو، دمرت ٢١١ مدرسة من أصل ٢٢٨ بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٣، شارك في النزاع حوالي ٣٠ ٠٠٠ طفل أو ألقوا بالمجموعات المسلحة واستغلوا لغايات جنسية وغيرها وتم تجنيد العديد منهم بالقوة^(٦). وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، أُطلق سراح ١٨ ٠٠٠ منهم مع أن أعمال التجنيد استمرت. وسجل مركز صحي في كيبيريبي في ١٧٤ حالة اغتصاب يُرجح أن تكون على يد جنود بين شهري تموز/يوليو ٢٠٠٥ وأيار/مايو ٢٠٠٦ وفي ٨٠٪ من الحالات، كانت ضحايا الحوادث من الفتيات^(٧).

العراق: قُتل ٢٨٠ أكاديمياً، بمن فيهم ١٨٦ أستاذاً جامعياً منذ سقوط نظام صدام حسين في نيسان/أبريل ٢٠٠٣^(٨)؛ كما قُتل ٢٩٦ شخصاً من العاملين في حقل التعليم عام ٢٠٠٥ و١٨٠ مدرساً بين شهري شباط/فبراير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦^(٩). وقُتل ما يزيد على ١٠٠ طالب جامعي في شهر واحد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اختطف مسلحون يرتدون زي الشرطة ١٠٠ رجل من وزارة التعليم. وأُفرج في اليوم التالي عن بعض الرهائن في حين وجد بعضهم الآخر مقتولاً.

ليبيريا: أشارت التقارير في عام ١٩٩٩^(١٠)، إلى اختطاف الآلاف من الأطفال الذين زودوا بأسلحة للمشاركة في القتال وأعدت تقارير كثيرة عن الاعتداءات التي شنت على المدارس ولكن لم تتوافر أرقام محددة عن هذه الحوادث. وقد تم تسريح ١١ ٧٨٠ طفلاً من صفوف القوات المقاتلة بعد الحرب^(١١).

ميانمار: قُدر عدد الأطفال الجنود في عام ٢٠٠٢ بنحو ٧٠ ٠٠٠، وكان الكثيرون منهم ملتحقين بالجيش الوطني، وقد جرت تعبئة بعضهم قسراً بينما لم يكونوا قد أتموا الحادية عشرة من العمر^(١٢).

(٤) شبكة ووتشست المعنية بالأطفال في ظل النزاعات المسلحة، شباط/فبراير ٢٠٠٤، كولومبيا.

(٥) جوان مارينر، هيومن رايتس ووتش، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، "Children at War in Colombia".

(٦) شبكة ووتشست المعنية بالأطفال في ظل النزاعات المسلحة، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، "Struggling to Survive: Children in Armed Conflict in the Democratic Republic of the Congo".

(٧) تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ (S/2006/389).

(٨) موقع www.irinnews.org، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Iraq: The Exodus of Academics has Lowered Educational Standards".

(٩) فريد فان ليووين، الأمين العام للاتحاد الدولي للمعلمين، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، رسالة إلى الرئيس العراقي جلال طالباني.

(١٠) مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، "UN Envoy Calls on Warring West African Parties to Cease Activities Affecting Children".

(١١) بيان صحفي صادر عن اليونيسيف، ١ آذار/مارس ٢٠٠٦، "Japan Provides \$6.78 Million to Liberia's children".

(١٢) هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٢، "My Gun Was as Tall as Me".

نيبال: في نيبال، قُتل ١٤٥ معلماً و ٣٤٤ طالباً بين ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦^(١٣). وفي السنوات الخمس الممتدة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، دمر ماويون ٧٩ مدرسة وجامعة واحدة و ١٣ مكتبة من مكاتب قطاع التعليم في المقاطعة. وفي الفترة نفسها الممتدة على خمس سنوات، تعرض ٦٢١ ١٠ معلماً للخطف و ٢٩ معلماً "للاختفاء" وجرى اعتقال ٧٣٤ معلماً أو تعذيبهم وتعرض ٣٢٠ معلماً للضرب و ٣٥٦ للتهديد و ٤١ معلماً لإصابات جسدية. وفي الفترة نفسها، تم اختطاف ٩٩٨ ٢١ طالباً و"اختفى" ١٢٦ طالباً، وتعرض ٧٣٠ ١ طالباً للاعتقال أو التعذيب و ٣٦٨ للضرب و ٢٦٤ ١ للتهديد و ٣٢٣ للإصابة الجسدية. وفي عام ٢٠٠٣، تراوحت أعمار ٣٠٪ تقريباً من المجندين في صفوف المقاتلين الماويين بين ١٤ و ١٨ سنة^(١٤). وكان الماويون قد جندوا حوالي ٥٠٠ ٤ طفل^(١٥).

أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية: منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، احتلت القوات الإسرائيلية ٤٣ مدرسة وحولتها إلى قواعد عسكرية، بحسب وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. ووقعت ٢٩٩ حالة قصف واقتحام للمدارس ومكاتب المديرية والجامعات حتى شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٤. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قتل ٣٦ معلماً و ٦٢٢ تلميذاً و ٢٠٠ طالب جامعي^(١٦).

سييرا ليون: تشير التقديرات إلى أن ٢٠٠ ١ مدرسة قد دُمرت في الاعتداءات المحدة الأهداف التي شنت خلال الحرب الأهلية الدامية التي انتهت في عام ٢٠٠١. وقد استُخدم على الأقل ٨٤٥ ٦ طفلاً كأطفال جنود وتم اختطاف ٣ ٠٠٠ فتاة شابة واستخدمت كزوجات (أي كزوجة جنسية)^(١٧). كما بُترت عنوة أطراف عدد غير محصور من أطفال المدارس، وجرى العديد من هذه الأفعال إثر اعتداءات على المدارس. ووقع معظم حالات البتر خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩^(١٨).

السودان: أفادت أنباء بأن جيش تحرير السودان قد خطف ١٠٨ أطفال بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦. وهوجمت مدرسة ومعهد لتدريب الأساتذة في أيار/مايو ٢٠٠٦. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٦، قُتل طالب في مدرسة في دليل بدارفور وأردى عشرة طلاب ومعلم قتلى وهم يحاولون الهرب^(١٩). ولا توجد أرقام إجمالية بشأن الاعتداءات المتصلة بالتعليم في شمال السودان أو جنوبه، وفقاً لما صرحت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

(١٣) مركز خدمات القطاع غير النظامي، ٢٠٠٧، *Human Rights Yearbook*. في نهاية عام ٢٠٠٧، ستتوافر لدى المركز مجموعة كبيرة من البيانات في شكل إلكتروني. يرجى الاتصال ببرشكيا أوجا، مديرة مركز توثيق بيانات الموارد البشرية ونشرها HR Documentation and Dissemination Centre، preskshya@insec.org.np.

(١٤) شارو لاتا هونغ، شاتهام هاوس/الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الأطفال الجنود، ٢٠٠٦، *Child Recruitment in South Asia*. *Asian Conflicts: A Comparative Analysis of Sri Lanka, Nepal and Bangladesh*

(١٥) منظمة هيومن رايتس ووتش، شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Children in the Ranks: The Maoists' Use of Child Soldiers in Nepal".

(١٦) وزارة التربية والتعليم العالي، "The Effect of the Israeli Occupation on the Palestinian Education"، 28/9/2000-22/1/2007.

(١٧) إكونداو ج. د. طومسون، آذار/مارس ٢٠٠٧، مذكرة بعنوان "The Sierra Leone Civil War: Destruction of Educational Infrastructure".

(١٨) التقرير النهائي الصادر عن لجنة سييرا ليون المعنية بالحقيقة والمصالحة *The Final Report of the Sierra Leone Truth and Reconciliation Commission*، الملحق ٥، أعمال البتر في نزاع سييرا ليون.

(١٩) منظمة العفو الدولية، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦، "Darfur: Korma: Yet More Attacks on Civilians".

سري لانكا: قام نمور التاميل بتجنيد ٥١٦ ٣ طفلاً على الأقل بين شباط/فبراير ٢٠٠٢ وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(٢٠). وعندما قامت فصيلة كارونا بتسريح ٦٠٠ ١ جندي طفل عام ٢٠٠٤، جُنِدَ نمور التاميل الكثيرين منهم مستخدمين أساليب التهريب والخطف والعنف^(٢١).

تايلاند: أفادت وزارة التربية التايلاندية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بأن ٧١ معلماً قد قتلوا وأن ١٣٠ مدرسة قد حُرقت في السنوات الثلاث المنصرمة. وتعرض ١١٢ معلماً على الأقل^(٢٢) لإصابات جسدية. وفي المقاطعات الثلاث الواقعة إلى أقصى الجنوب، قُتِلَ ١٦ طالباً وأُصِيبَ ٥٨ آخرين بجروح في الفترة نفسها^(٢٣).

زيمبابوي: بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، سُجِّلَت على الأقل ٢٣٨ حالة انتهاك لحقوق الإنسان بحق معلمين، بما في ذلك ٣٤ حالة تعذيب و٧٥ حادثة اعتداء و١٣ حالة تهديد بالقتل و٤٥ حالة إقفال مدارس و٦ حالات اختطاف. كما أن هناك ادعاءات بأن وزيرين وجّها تهديدات بالقتل إلى قادة الطلاب ومدرائهم نظراً لدعمهم حركة التغيير الديمقراطي المعارضة^(٢٤). وفي عام ٢٠٠٠، سُجِّلَت ادعاءات باغتصاب معلمات والتحرش بهن وضرب معلمين ومدراء مدارس نتيجة انتماءاتهم السياسية^(٢٥).

وعلى المستوى العالمي، تشن قوات محلية الغالبية العظمى للاعتداءات على المدارس ولكن يفيد أحد المصادر بأن "قوات إرهابية عسكرية دولية" قد شنت ٣١٤ هجوماً على مدارس في السنوات القليلة الماضية، وذلك في أفغانستان والبوسنة والشيشان وإسرائيل وماليزيا وهولندا والفلبين والاتحاد الروسي وتيمور ليشتي وتركيا^(٢٦).

ندرة البيانات ونوعيتها

لا توجد قاعدة بيانات عالمية واحدة شاملة مُخصصة لرصد الاعتداءات العنيفة على العاملين في حقل التعليم والطلاب والمؤسسات وقادرة على أن توفر صورة موثوقةً بها عن عدد الاعتداءات. ومن جهةٍ أخرى، تتوافر بعض المعلومات الخاصة بالدول تؤمنها وزارات التعليم التي لا تؤدي على الأرجح دوراً محايداً في النزاع.

(٢٠) منظمة هيومن رايتس ووتش، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، "Sri Lanka: Tamil Tigers Forcibly Recruit Child Soldiers".

(٢١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠٥.

(٢٢) تتعلق بالإصابات الجسدية حصلت عليها منظمة إنقاذ الطفولة في بانكوك من مركز إدارة المقاطعات الحدودية الجنوبية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

(٢٣) أرقام أوردتها منظمة اليونيسيف من سجلات وزارة التعليم في تايلاند.

(٢٤) منتدى منظمة زيمبابوي غير الحكومية لحقوق الإنسان Zimbabwe Human Rights NGO Forum، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، "Teaching Them a Lesson: A Report on the Attack on Zimbabwean Teachers" و Zimbabwe Human Rights NGO.

Forum Legal Cases، ١٩٩٨-٢٠٠٦.

(٢٥) الجمعية الكندية لأساتذة الجامعات Canadian Association of University Teachers (٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠)، رسالة إلى رئيس زيمبابوي موغابي.

(٢٦) كيث جونر، آذار/مارس ٢٠٠٧، مجلة 'Terrorism Deterrence, Part 1', Tactical Response.

وفي العالم قاعدة بيانات واحدة للأعمال الإرهابية تدرج المؤسسات التعليمية في قائمة الفئات المستهدفة بالاعتداء، ولكن أرقامها المتعلقة بأكثر البلدان تأثراً بالاعتداءات على التعليم أدنى بكثير من الأرقام التي توفرها وزارات التعليم والمنظمات غير الحكومية والتقارير الصحفية. ويوفر المعهد التذكاري للوقاية من الإرهاب (MIPT)^(٢٧) قاعدة المعارف الخاصة بالإرهاب (TKB) القائمة على بيانات مستقاة من قاعدة بيانات تأريخ الإرهاب التابعة لمؤسسة راند (RAND Terrorism Chronology) وقاعدة البيانات المشتركة بين مؤسسة راند والمعهد التذكاري للوقاية من الإرهاب والخاصة بالحوادث الإرهابية (RAND-MIPT Terrorism Incident) وقاعدة بيانات الاتهام بالإرهاب (Terrorism Indictment) والبحوث التي تجريها مؤسسة DFI International بشأن المنظمات الإرهابية. وتقوم إدارة الأمن الوطني الأمريكية بتمويل قاعدة المعارف المذكورة الخاصة بالإرهاب (TKB).

وتفيد قاعدة المعارف هذه بأن البلدان التي تعاني من أكبر عدد من الاعتداءات على المؤسسات التعليمية منذ عام ١٩٩٨ هي العراق وتايلاند، تليها في الترتيب أفغانستان ونيبال وباكستان وكولومبيا والهند وتركيا وإسبانيا.

وتشير قاعدة المعارف إلى أن عدد الاعتداءات على مؤسسات التعليم حقق ارتفاعاً بمعدلات غير مسبوقه منذ عام ٢٠٠٠ وقد تضاعف عدد الحوادث عام ٢٠٠٤ وارتفع بستة أضعاف في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مقارنةً بأرقام عام ٢٠٠٣. كما تشير القاعدة إلى ارتفاع حالات الوفيات السنوية في عام ٢٠٠٤ بأربعة أضعاف. وفي هذه السنة (أي ٢٠٠٧) تنذر الدلائل بأن الآتي أعظم. وفي النصف الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، سُجلت ٧٢ حالة وفاة و١٧١ حالة إصابة جسدية في خمسة اعتداءات إرهابية على مؤسسات التعليم، ويفوق ذلك ما يتعرض له أي قطاع آخر متأثر بالإرهاب.

ولكن أرقام قاعدة المعارف المذكورة محدودة بعاملين، أولهما تركيز قاعدة البيانات الضيق على أعمال الإرهاب التي تُعرف بأنها "العنف، أو التهديد باستخدام العنف، الهادف إلى خلق جو من الخوف والهلع" والتي ترتكبها مجموعات متمردة أو مخربة. وهي لا تغطي أعمال العنف التي تقترفها الدولة أو قوات الاحتلال، أي عندما تُقفل المدارس أو تُدمر، على سبيل المثال، في إطار استراتيجية تقويض الثقافة أو البنى الأساسية التابعة لأقلية إثنية أو دينية مقاومة أو متمردة. وبالتالي، فإن أرقام قاعدة المعارف هذه يمكن أن تغطي الاعتداءات التي تشنها قوات طالبان والقوات المتمردة المتحالفة معها على المدارس في أفغانستان اليوم ولكنها لا تغطي إقدام طالبان على استخدام قوة الدولة لمنع ملايين الفتيات من ارتياد المدرسة ومنع النساء من ممارسة التعليم عندما كانت الحركة تتولى زمام الحكم في كابول. فقد كانت النساء اللواتي يُمسكن بجرم التعليم يتعرضن للشنق أو السجن أو الضرب لأنهن يسعين إلى إنفاذ حق الأطفال الأساسي في التعليم، وهذا استخدام تعسفي لسلطة الدولة من أجل تحقيق غايات غير مشروعة. كما لا تغطي هذه الأرقام أعمال التعذيب أو التعبئة القسرية للجنود الأطفال، وكلاهما جرائم خطيرة بحق التعليم، بل إن الحالة الأخيرة تمثل مشكلة واسعة الانتشار^(٢٨).

(٢٧) تمول إدارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة المعهد التذكاري للوقاية من الإرهاب وقد تأسس كمنظمة لا تبغي الربح إثر التفجير في مدينة أوكلاهوما عام ١٩٩٥. وبما أنه خاضع لإدارة الكونغرس الأمريكي، فالغاية منه هي البحث عن أسباب الإرهاب الاجتماعية والسياسية وآثاره.

(٢٨) سايرا شاه، ٢٠٠١، القناة ٤، المملكة المتحدة، "Beneath the Veil".

وهناك قيود أخرى مشتركة بين جميع المصادر لا بد من معالجتها للمساعدة على وضع استراتيجيات دولية ومحلية فعالة لمواجهة الاعتداءات. ومن هذه القيود قلة البيانات أو تعذر النفاذ الكامل إليها، ومسائل الانحياز السياسي للبيانات الصادرة عن هذا الطرف في النزاع أو ذلك. ويُمكن أن تُعتبر التقارير الإعلامية محدودة الفائدة بسبب طبيعتها المواقبة للحدث وانحيازها إلى لغة الهيئة الإعلامية الصادرة عنها، وقد يعني ذلك أن المراسلين الصحفيين غير قادرين على تغطية روايات الضحايا بالسهولة نفسها بين طرفي النزاع. وقد تتأثر دقة تقارير وسائل الإعلام والحكومات بسبب تعذر الوصول إلى المناطق الريفية والناحية أو عدم وجود بيانات وتقارير محلية في أماكن تعاني من ارتفاع معدل الأمية قد يعيش فيها طرف واحد من أطراف النزاع. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، تكثرت الاعتداءات على المدارس في المناطق الريفية بعيداً عن الطرقات الرئيسية. كما قد لا تتسم الأرقام التي توفرها وزارة التعليم أو منظمة نقابية بالموضوعية، ويرتهن ذلك بطبيعة مشاركتها في النزاع.

والمشكلة الثالثة في جمع البيانات تقوم على تحديد ما إذا كان الاعتداء قائماً على الاستهداف. فعلى سبيل المثال، إذا تعرضت حافلة تُقل حرساً من الشرطة ومعلمين لاعتداء، فهل تكون الشرطة هي المستهدفة أم المعلمون، أم كلاهما؟ وفي جميع الحالات، قد لا يتوافر ما يكفي من الأدلة للجزم.

ويصعب أيضاً الحصول على بيانات بشأن استخدام الأطفال الجنود. وبحسب تقرير صدر العام الفائت عن شاتهام هاوس/الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الأطفال الجنود، "يشكل النقص الكبير في المعلومات المتعلقة بمشاركة الأطفال في النزاعات وتأثرهم بها في كل من سري لانكا ونيبال مصدر قلق". لم تُجر أي دراسة لاحتساب عدد الأطفال المجندين في صفوف نمور التاميل في سري لانكا أو القوات الماوية في نيبال^(٢٩).

أنط مجلس الأمن بمكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة مهمة رصد الاعتداءات الخطيرة على حقوق الطفل. ويتضمن الرصد الاعتداءات على المدارس وتعبئة الجنود الأطفال وعمل الأطفال القسري والجرائم الجنسية الخطيرة المرتكبة بحق الأطفال. وتجري تغطية ذلك من خلال تقارير عن الأوضاع تصدرها بعثات في البلدان ذات الأولوية. ولكن لا تقضي المهمة بجمع بيانات مفصلة أو موحدة يُمكن مقارنتها بين البلدان، وقد صب التقرير حتى الآن اهتمامه على الجنود الأطفال وأولى اهتماماً أقل للاعتداءات على المدارس. كما يُركز التقرير على عدد قليل من البلدان التي تحظى بالأولوية.

وفي عام ٢٠٠٥، أفاد الممثل الخاص بأن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ طفل ما زالوا يتعرضون للاستغلال كجنود أطفال. واستمر تجنيد الجنود الأطفال واستغلالهم في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في بوروندي وتشاد وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وميانمار ونيبال والفلبين والصومال والسودان وسري لانكا. كما تتابعت سلسلة اختطاف الأطفال في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال وسري لانكا والسودان وأوغندا^(٣٠).

(٢٩) شارو لاتا هونغ، شاتهام هاوس/الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الأطفال الجنود، *Child Recruitment in South Asian Conflicts: A Comparative Analysis of Sri Lanka, Nepal and Bangladesh*.

(٣٠) الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "الأطفال والصراعات المسلحة"، المرفقان الأول والثاني (A/61/529) (S/2006/826).

وتقتصر مهام الممثل الخاص على شؤون الأطفال، وبالتالي فهو لا يُعالج المسألة الهامة المتمثلة في الاعتداءات التي يتعرض لها المعلمون والأكاديميون ومسؤولو التعليم. ولم يبدأ رصد الاعتداءات على المدارس إلا في السنة الماضية، لذا فإنه لا يزال في مراحله الأولى. ولم يوفر مكتب الممثل الخاص سوى معلومات محدودة أو عرضية بشأن الاعتداءات على المؤسسات التعليمية في عدد قليل من البلدان، وشملت هذه المعلومات حتى الآن أفغانستان وبوروندي وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق ونيبال وأراضي الحكم الذاتي الفلسطينية وسري لانكا. ولا توفر المعلومات في شكل يُتيح استخدامها في قاعدة بيانات تبيّن النزعات الناشئة في مختلف البلدان، مع أن الاعتداءات على المدارس تمثل فئة من فئات جرائم الحرب.

ومن بين جميع البلدان التي تناولتها هذه الدراسة بالتفصيل، وردت أكثر الأرقام شمولاً بشأن الاعتداءات على التعليم في نيبال من مركز خدمات القطاع غير النظامي (INSEC)^(٣١)، وهي منظمة غير حكومية تُعنى بحقوق الإنسان وتكرس نشاطها بصورة منهجية لتوثيق المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وانتهاكات هذه الحقوق ونشرها، ويساعدها في ذلك ٧٥ مقررًا في مجال حقوق الإنسان يُعنى كل واحدٍ منهم بمقاطعة محددة من مقاطعات البلد. وقد يُمثل هذا نموذجاً لجمع البيانات يُمكن تطبيقه في بلدان أخرى.

وإذا كان المجتمع الدولي يرغب في معالجة مشكلة الاعتداءات العنيفة على قطاع التعليم، فيتعين عليه أن يدعم إقامة منظومة مستقلة لرصد الاعتداءات بطريقة موحدة بين جميع البلدان بحيث يُمكن تحليل ونشر الاتجاهات السائدة من حيث نطاق الاعتداءات وطبيعتها ومرتكبوها وأهدافها وحيثما أمكن دوافعها. أما التأثير في توفير التعليم والتدابير التي تُتخذ للوقاية من الاعتداءات والحد من تأثيرها، فينبغي أيضاً رصدها وتبادل المعلومات بشأنها بين الدول المتأثرة بالنزاعات وعلى المستوى الدولي.

٣ - طبيعة الاعتداءات

تتراوح الاعتداءات في أنواعها بين عمليات متطورة من النسق العسكري مثل مأساة مدرسة بسلان، وهي على الأرجح أسوأ اعتداء منفرد في تاريخ الاعتداءات على مؤسسة تعليمية في الماضي القريب، وأعمال قصف واغتيالات واعتقال وتعذيب وتهديد باللجوء إلى العنف.

ففي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الذي كان اليوم الأول من العام الدراسي، اجتاح ما لا يقل عن ٣٢ عسكرياً مسلحاً المدرسة الابتدائية الأولى في مدينة بسلان الروسية، في شمال أوسيتيا، واحتجزوا طلابها التسعمائة، ناهيك عن حوالي ٤٠٠ شخص من أهالي الطلاب والمعلمين، وذلك لمدة ثلاثة أيام في النادي الرياضي الذي أحيط بأسلاك ملغمة بالمتفجرات. وأُنذرت الرهائن بأنه إذا وُجد هاتف جوّال بصحبة أي كان، فسوف يُردى هو وثلاثة من أقرب الأشخاص الموجودين حوله. وعندما بدأ إطلاق النار بين قوات الأمن الروسية والخاطفين، قُتل ٣٤٤ رهينة بما في ذلك ١٨٦ طفلاً. وجُرح حوالي ٧٠٠ مدني و٣٠ من القوات الخاصة. وتبني عملية اقتحام المدرسة شامي باسايف، زعيم الحرب الشيشاني، الذي لاقى حتفه بعدئذ. واشتبعت مصادر روسية بتورط منظمة القاعدة في الاعتداء.

وقد تصدرت مأساة بسلان عناوين الصحف عبر العالم وباتت الاعتداءات الواسعة النطاق، مثل الانفجارات في الجامعات العراقية، تحظى باهتمام الإعلام العالمي غير أن وسائل الإعلام في خارج الدولة التي يقع فيها الاعتداء لا تنقل أخبار العديد من الاعتداءات التي تتضمن اغتياالات فردية. ولكن التهديد بالنسبة إلى المعلمين العاملين في هذه الأماكن، أو مجرد معرفتهم بوجود عسكر في الخارج يُراقبون وينتظرون فرصة إطلاق النار عليهم أو طعنهم، يشكل رادعا كبيرا للقيام بعملهم لا يقل عن حجم الرادع المتمثل في انفجار يقتل عشرات الطلاب والموظفين.

ويمكن تقسيم أنواع الاعتداءات إلى فئات بحسب الأساليب المتبعة والتأثير المنشود، وذلك على النحو التالي:

(أ) مقتل العديد من العاملين في حقل التعليم والتلاميذ والمسؤولين نتيجة أعمال القصف والعبوات المتفجرة عن بعد وإطلاق رشاشات نارية في مواقع تجمع العديد من الأشخاص، مثل مداخل الجامعات والمدارس والملاعب والمكاتب، أو في تظاهرات واسعة النطاق مثل الاحتجاجات، أو على متن آليات تنقل موظفين من العمل وإليه.

(ب) اغتياالات تستهدف موظفي التعليم وتلاميذ ونقابيين بواسطة الأسلحة النارية في قاعات الدرس، أو في الطريق من العمل وإليه. وتستخدم في هذه الحالات أيضاً أسلحة أخرى مثل السكاكين والمطرقات.

(ج) تدمير مباني التعليم وموارده عن طريق العبوات المتفجرة عن بعد وأعمال القصف والحرق والسلب والنهب.

(د) أعمال الاعتقال غير المشروع أو "الإخفاء" أو التعذيب التي يتعرض لها معلمون وأكاديميون ونقابيون في مجال التعليم، على أيدي القوات الحكومية أو القوات التي تدعمها الدولة، ولو أنها تتم في بعض الأحيان على أيدي مجموعات منتمدة.

(هـ) خطف طلاب ومعلمين ومسؤولين على أيدي قوات مسلحة بدوافع الابتزاز أو بث الرعب، وتعبئة الجنود الأطفال قسراً، وخطف و/أو اغتصاب طالبات ومعلمات على يد قوات عسكرية.

ويختلف عدد الأساليب المستخدمة وتركيبتها باختلاف النزاعات. ففي تايلاند، يتمثل أسلوبان من بين أبرز الأساليب المستخدمة، في اغتيال أساتذة معروفين على أيدي قناصين يركبون دراجات نارية ويشهرون سلاحاً، وفي قصف حافلات تقل حرساً مسلحين وأساتذة. وفي العراق، حدث العديد من عمليات التفجير الواسعة النطاق في الجامعات باستخدام أجهزة التفجير عن بعد، مما تسبب في مقتل العشرات في انفجار واحد، ناهيك عن عمليات إطلاق النار والخطف. وفي أفغانستان، يشكل إحراق المدارس الأسلوب الطاغي ولكن سُجّلت أيضاً انفجارات واعتداءات بالصواريخ. واندلع في كولومبيا ونيبال نزاعان بين أنصار أيديولوجيات اليسار واليمين، حدثت فيهما أعمال اعتقال وإخفاء وتعذيب غير مشروعة ارتكبتها القوات الحكومية أو قوات تدعمها الدولة وعمليات اختطاف على أيدي مجموعات مقاتلي حرب العصابات. وشهدت هذه الصدامات بين اليسار واليمين أيضاً عمليات استهدفت أعضاء في النقابات التعليمية، كما

حدث ذلك في كولومبيا واثيوبيا^(٣٢). وفي كولومبيا، تمثل الألغام التي تزرعها مجموعات مقاتلي حرب العصابات، والعبوات غير المنفجرة في مقرات المدارس مصدر قلق خطير ومتنام^(٣٣).

ويمثل تجنيد الأطفال شكلاً آخر من أشكال الاعتداء على التعليم لأنه يمنع الأطفال من ارتياد المدرسة ويمكن أن يضر ضرراً بالغاً بنموهم نتيجة الفظاعات التي يشهدونها أو يؤمرون بارتكابها. وتتراوح هذه الفظاعات بين قتل الفرد لأصدقائه وأفراد عائلته إلى تقطيع الجثث وشرب دماء البشر. ويختطف الكثيرون ويُجندون تحت تهديد السلاح وهم لا يزالون في المدرسة. ويتطوع آخرون إما بداعي الخوف أو اليأس هرباً من الفقر، أو الاستغلال في الأسرة، أو لرسوبهم في نظام التعليم. ولكن تجنيد أطفال دون الخامسة عشرة من العمر يُعد فئة من فئات جرائم الحرب ويُطالب حالياً بتوسيع نطاق هذه الفئة لتشمل تجنيد من هم دون الثامنة عشرة من العمر وذلك بالاستناد إلى أسس شبيهة بأسس التعامل مع ممارسة العلاقة الجنسية دون السن القانونية، ويندرج هذا الأمر في بعض البلدان الأفريقية ضمن نفس التعريف القانوني للاغتصاب (بوصفه إفساداً)، سواء تم ذلك بالرضا أم لا.

الأساليب الإرهابية التي يتعرض لها المعلمون في كولومبيا

يذكر اتحاد المعلمين في كولومبيا أن حقوق أعضائه تتعرض للانتهاك من خلال استخدام العنف أو التهديد باستخدامه وذلك بوسائل عدة (Fecode، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، *La lucha integral por los derechos humanos y* : (Fecode)

- التهديد الخطي أو بوساطة الهاتف؛
- مضايقة المعلمين في منازلهم على أيدي مسلحين؛
- تصريحات عامة أو رسائل خطية تصنف المعلمين كأهداف عسكرية؛
- مطالبة المعلمين بالاستقالة من وظائفهم وإنذارهم بترك مكان العمل؛
- ابتزاز تمارسه مجموعات مسلحة بحق المعلمين الذين يتقاضون أعلى الأجور (من لديهم خبرة ٢٥ سنة من العمل) والذين يتقاضون معاشاً تقاعدياً؛
- استخدام المجموعات المسلحة المدارس كمواقع للاجتماع لنشر آرائها السياسية أو لتهديد المجتمع المحلي، دون إكتراث لمعارضة المعلمين وسلطات المدرسة؛
- الإغارة على المنازل ومؤسسات التعليم واقتحامها واغتيال المعلمين أمام أنظار أفراد أسرهم وطلابهم؛
- التهديد بالقتل بواسطة الرسوم على جدران المدرسة ومنازل المعلمين؛
- الإخفاء والاختطاف القسريين؛
- توجيه المجموعات المسلحة الأمر للمعلمين بترك النقابة أو عدم المشاركة في أنشطتها.

(٣٢) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لفت الاتحاد الدولي للمعلمين انتباه المنظمات الأعضاء إلى حالة مسؤولين منتخبين في جمعية الأساتذة الاثيوبيين تعرضاً للتعذيب في أثناء اعتقالهما من دون أمر قضائي كما لفت الانتباه إلى وجود شخص ثالث في عداد المفقودين.

(٣٣) الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "Children and Armed Conflict".

٤ - الأهداف والدوافع

تختلف دوافع الاعتداءات باختلاف النزاعات وضمن نطاق النزاع الواحد، ويُمكن أن تكون على مستويات عدة. ففي أفغانستان وباكستان، تشن المجموعات الإسلامية المتطرفة المشتبه بتحالفها مع طالبان أو القاعدة معظم الاعتداءات التي تستهدف مدارس الفتيات أو العاملين فيها. ويُقال إن الدافع وراء هذه الاعتداءات يقوم على معتقد أيديولوجي راسخ في تفسير الدين والتقاليد المحلية مفاده أنه يجب حظر تعليم الفتيات. غير أن إقبال المدارس القسري يمكن أن يعزى أيضاً إلى غاية عسكرية تتمثل في بث الخوف وانعدام الاستقرار بغية تقويض سلطة الدولة على المستوى المحلي. ويمكن أن يشكل الحرق نوعاً من الثأر أو استعراض العضلات في منافسة بين زعماء الحرب أو بين مجموعات مسلحة تستغل الغيرة إزاء مبنى مدرسة أو إزاء إصلاحها في قرية تقع في منطقة منافسة.

أما في العراق، فتُستهدف المدارس في بعض الأحيان بناءً على دوافع طائفية لأنها قائمة في منطقة يُسيطر عليها المسلمون السنة أو الشيعة، أو لأن بعض الفصائل تعتقد أنها ستملك فرصة أفضل لتهيئة الظروف التي تتيح لها السيطرة على البلاد إذا ما تمكنت من طرد المثقفين من هذه المنطقة بوسائل التهريب أو العنف. وقامت ميليشيات شيعة باغتيال بعض الأكاديميين المشتبه بتعاونهم في الماضي مع نظام صدام في حين أقدمت ميليشيات سنة على قتل من لم يتعاون منهم مع النظام. وفي نيبال وسري لانكا، تكمن جذور النزاع في إخفاق الحكومات المتعاقبة في تأمين التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، ويجري التشكيك في دور التعليم. ومن الحجج التي تُطرح في هذا الصدد ما يتعلق بإمكانيات الانتفاع بالتعليم في المناطق النائية، وبلغة التعليم، وبتوزيع ميزانية التعليم، وبمواضع تركيز المنهج الدراسي^(٣٤).

وتُشكل الاعتداءات في بعض الحالات جزءاً من استراتيجية قوات الاحتلال المبنية على تحطيم البنية الأساسية لقوات المقاومة. وعلى سبيل المثال، قامت القوات الإسرائيلية خلال عملية الدرع الواقي في أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية في عام ٢٠٠٢، بتدمير ١١ مدرسة وإلحاق الضرر بـ ١١٢ مدرسة وبوزارة التعليم وصادرت المعدات والسجلات^(٣٥). كما أن بعض الطلاب يمكن أن يتعرضوا بدورهم لتدابير بسبب الاشتباه في ضلوعهم في أنشطة المقاومة، مثل الاعتداء على الجنود بالحجارة. فقد اعتقلت القوات الإسرائيلية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، حوالي ٣٠٠٠ تلميذ من أطفال المدارس.

وعلى العكس من ذلك، يستهدف الانفصاليون المدارس والجامعات باعتبارها رموزاً للدولة التي يعارضونها ولكونها تشكل أهدافاً يسيرة المنال نسبياً. فقد قامت حركة حماس، على سبيل المثال، بتفجير قنبلة

(٣٤) شارو لاتا هوغ، شاتهام هاوس/ائتلاف لوقف استخدام الأطفال الجنود Chatham House/Coalition to Stop the Use of Child Soldiers، ٢٠٠٦، 'Child Recruitment in South Asian Conflicts: A Comparative Analysis of Sri Lanka, Nepal and Bangladesh'

(٣٥) سوزان نيكولاي، ٢٠٠٦، 'Education and Chronic Crisis in Palestine. Education Supplement', Forced Migration Review

بواسطة جهاز تفجير عن بعد في الجامعة العبرية في القدس في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٢، مما أسفر عن مقتل طلاب وإصابتهم^(٣٦).

وفي بعض البلدان مثل كولومبيا، يشكل استهداف المعلمين تعبيراً عن دورهم السياسي في تمثيل مجتمعهم المحلي في تأييد حقوق الإنسان أو العدالة الاجتماعية. ويخضعون لضغوطات من طرفي النزاع لأن كثيرين منهم، بوصفهم أثقف أفراد المجتمع المحلي، أصبحوا لسان حال هذا المجتمع المحلي لدى مناقشة الشؤون المحلية، مثل معارضة استخراج الشركات المتعددة الجنسيات للموارد المحلية، وانتهاكات حقوق الإنسان. وبحسب ماريو نوفلي^(٣٧)، وهو باحث بشأن النزاع في كولومبيا، يعمل في جامعة أمستردام، فإن المعلمين يتعرضون للقتل لأنهم يُشاركون شخصياً في حملات الدفاع عن الحق في التعليم. وقد كان المعلمون أول من اعترض على تخفيضات الميزانية، مما أدى إلى أعمال آليات "استرجاع الكلفة" مثل الرسوم المدرسية للتعليم الثانوي وشجع على إنشاء مدارس خاصة. وبدأت عملية مماثلة في الجامعات حيث نظم اتحاد العاملين في الجامعات الكولومبية مظاهرات. ونظراً لاضطلاح أعضاء نقابات التعليم بقيادة أعمال الاحتجاج، فقد أصبحوا أهدافاً للعنف والتهديدات. وعلى حد قول نوفلي، فإن الأساليب المستخدمة ضدهم قد تغيرت منذ أن تولّى الرئيس أريبي السلطة في عام ٢٠٠٢، فانتقلت العمليات من أسلوب الاغتيال إلى الاحتجاز الاعتباطي.

وقد نشأت في عددٍ من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا حركات للدفاع عن التعليم في وجه تدابير لتخفيض الميزانيات واسترجاع الكلفة. فبدأت حملة أوكاساكا في المكسيك في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ من خلال احتجاجات القسم ٢٢ من الاتحاد الوطني للمعلمين. ويفاد بأن المشاركين في هذه الاحتجاجات كانوا يُطالبون باعتماد زي مدرسي حر وبتأمين طعام الفطور للطلاب وبمزيدٍ من المنح الدراسية والتمويل لمباني المدارس وتجهيزاتها. وقد تعرض هؤلاء للضرب في أثناء نومهم في الخيام وذلك على أيدي أفراد من الشرطة يحملون الهراوات، وألقيت عليهم من المروحيات قنابل مسيئة للدموع. ونجم عن الاعتداء مقتل أربعة متظاهرين، من بينهم معلم، بينما اغتيل في مرحلة لاحقة معلم آخر من بين المتظاهرين. وفتح مسلحون النار على المعلمين في أثناء العديد من المظاهرات اللاحقة ورد المتظاهرون بأعمال عنف أخرى مثل حرق الحافلات^(٣٨).

أما الدافع خلف تجنيد الأطفال القسري، فهو على ما يبدو استراتيجية مشتركة لزيادة عدد الجنود والدعم اللوجستي وهو مثال بليغ على عمل الأطفال القسري. أما أسلوب الخطف، فيُستخدم لنشر الذعر وتقويض مقاومة السكان المحليين للمجموعات المسلحة. بيد أن ممارسة هذا التجنيد لا يقتصر على المجموعات المتمردة. فعلى سبيل المثال، عمدت حكومة السودان في عام ٢٠٠٠ إلى تجنيد أطفال قسراً وهم في سنوات المراهقة الأولى من عمرهم ودربتهم وأناطت بهم مهمة حفظ الأمن في منشأة هجليج النفطية في النيل الأكبر حيث أمرتهم بممارسة "انتهاكات لحقوق الإنسان بحق جيرانهم وأقاربهم، بما في ذلك قتل الأشخاص

(٣٦) شبكة ووتشليست المعنية بالأطفال في ظل النزاعات المسلحة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، *Israel/Palestinian Occupied Territory*، نقلاً أيضاً عن تقريرين صادرين عن منظمة اليونيسيف، *Occupied Palestinian Territory*، *Donor Alert*، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ و *Donor Update*، *Occupied Palestinian Territory*، ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(٣٧) يُجري ماريو نوفلي في الوقت الحاضر بحثاً بشأن ممارسة العنف بحق أسرة العاملين في التعليم في كولومبيا ويحظى بدعم المعهد الدولي لتخطيط التربية - اليونيسكو، الاتحاد الدولي للمعلمين، وحكومة هولندا. للاتصال: m.novelli@uva.nl.

(٣٨) دونكان كينيدي، هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، "Mexico Teachers Extend Protests".

وحرقت القرى ونهب الطعام^(٣٩). وأفادت شبكة ووتشليست المعنية بالأطفال في ظل النزاعات المسلحة Watchlist on Children and Armed Conflict، في عام ٢٠٠٣، أن الأطفال، الذين لا يتعدى عمر البعض منهم العاشرة، يُستخدمون بكثافة من جانب الحكومة وقوات المعارضة في السودان ولقد عمد كلا الجانبين إلى تجنيد البعض منهم عنوةً.

دراسات حالات

العراق: استهداف المثقفين في عمليات القتل

بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، فجر انتحاري عبوةً ناسفةً محشوةً بالرصاص وسط حشد من الطلاب معظمهم من الشيعة في إحدى الكليات في بغداد، مما أدى إلى مقتل ٤٢ شخصاً وإصابة ٥٥ آخرين بجروح^(٤٠). وكانت غالبية الضحايا من الطلاب.

وأفاد شهود عيان بأن امرأةً ترتدي الحجاب الإسلامي وتحمل أكياساً بلاستيكية قد نفذت الاعتداء في جامعة المستنصرية وفجرت القنبلة على أبواب قسم الأعمال والإدارة بينما كان الطلاب يدخلون إليه لخوض امتحانات منتصف السنة. وكانت الجامعة قد تلقت في السابق تهديداً يتضمن أمراً بإقفال أبوابها^(٤١). وتعرض الحرم الأساسي للجامعة نفسها لسلسلة اعتداءات أسفرت عن مقتل ١٠٠ طالب في شهر كانون الثاني/يناير.

وأعرب كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو، عن صدمته وغضبه حيال الاعتداء وقال: "إنني أدين بشدة هذا الاعتداء البربري. ويجب عدم السماح باستمرار الاستهداف المنهجي للنظام التعليمي في العراق ومدارسه وجامعاته ومدرسيه وطلابه"^(٤٢).

ولكن وحشية الاعتداء لا تخرج عن المألوف في عراق اليوم. فمنذ مطلع العام الماضي، صعد المقاتلون الجهود لحمل ما تبقى من المثقفين وأبناء الطبقة الوسطى في بغداد إلى الرحيل من خلال تعريضهم لموجة من التهديد بالقتل والترهيب والتفجير والاعتداءات، وهم ينجحون في حمل آلاف الأكاديميين على مغادرة البلاد. وقد سبق وأتبع هذا الأسلوب في الجزائر^(٤٣).

(٣٩) شبكة ووتشليست المعنية بالأطفال في ظل النزاعات المسلحة، آذار/مارس ٢٠٠٣، السودان، www.watchlist.org.

(٤٠) براين مورفي، وكالة أسوشيتد برس، "Shiite College Bombed"، صحيفة دنفر بوست، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛ وكالة الأنباء الفرنسية، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، صحيفة Khaleej Times على الإنترنت، 'Baghdad College bomber a Woman'.

(٤١) صحيفة ديلي تلغراف، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "40 die as bombers target Iraq students".

(٤٢) بيان صحفي صادر عن اليونسكو برقم 2007-17، باريس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، Unesco Director-General Condemns Deadly Attack on Baghdad College and Urgs Increased Protection for Iraq's Education system يُندد المدير العام لليونسكو بالاعتداء الدامي على إحدى كليات بغداد ويدعو إلى تعزيز حماية النظام التربوي في العراق.

(٤٣) www.irinnews.org، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Iraq: The Exodus of Academics has Lowered Educational Standards".

فعلى سبيل المثال، أطلق مسلحون النار في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على موكب وزير التعليم العالي في العراق على أحد الطرق السريعة في جنوب بغداد، مما أدى إلى مقتل أحد حراسه وإصابة آخر بجروح خطيرة^(٤٤).

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عُثر على جثث ثلاثة مدرسين من السنة وطالب واحد. وكان الأكاديميون الأربعة قد احتجزوا عندما تعرضت سيارتهم لكمين قبل أربعة أيام لدى مغادرتهم كلية الحقوق في جامعة النهدين، الواقعة في شمال بغداد، وفقاً لما صدر عن وزارة التعليم العالي^(٤٥).

وبتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أُبلغ عن مقتل ١٦ شخصاً وجرح ٢٧ آخرين بعدما أقدم انتحاري آخر على تفجير عبوة ناسفة في شاحنة صغيرة في موقف للسيارات يقع بين كلية العلوم الاقتصادية غرب بغداد ومستودع للأغذية^(٤٦).

وبحسب مؤشر العراق Iraq Index الذي تجمعه مؤسسة بروكينغز Brookings في واشنطن والذي صدر بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، غادر حوالي ٤٠٪ من المهنيين العراقيين البلاد منذ عام ٢٠٠٣. وبلغ عدد المدرسين المغادرين العام الماضي قرابة الضعف، بحسب اليونسكو.

وبحسب تصريح أدلى به الدكتور مصطفى الجبوري، وهو محقق في مجال البحوث لدى الوزارة، إلى الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات IRIN "جُرد قطاعاً الصحة والتعليم من المهنيين اللامعين. فقد غادر ثلث الذين كانوا يعيشون في العراق قبل عام ٢٠٠٣ هرباً من أعمال العنف. فالمليشيات الشيعية والمتمردون السنيون يقتلون المثقفين لكي يكون في العراق إدارة ضعيفة وحكم ضعيف".

وقال بول كولي، وهو محلل يتخذ من لندن مقراً له: "عبر إزالة هذه الفئات، يرمي المتمردون إلى إلغاء مختلف أشكال الدعم التي يحظى بها مجتمع ديمقراطي ويأملون أن يؤدي استهداف الأكاديميين إلى فرض الحكم الديني في العراق على غرار جمهورية إيران الإسلامية^(٤٧)".

وفي حديث إلى هيئة الإذاعة البريطانية (BBC)^(٤٨)، قال محمد الربيعي، مستشار الرئيس العراقي للشؤون العلمية، إن الاغتيالات قد شملت جميع التخصصات الأكاديمية وكل جامعة في العراق تقريباً. وقد أصبحت الجامعات ساحة معارك عنيفة تكثر فيها سيناريوهات خطف الأكاديميين واغتيالهم. ومن الدوافع ما يُبنى على حجج طائفية، أو على حجة السعي إلى الانتقام بسبب فقدان النفوذ من جراء سقوط صدام حسين، أو "تطهير" الجامعات من المتعاونين معه.

(٤٤) وكالة الأنباء رويترز، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "Gunmen Open Fire on Iraqi Minister's Convoy, Kill one".

(٤٥) وكالة أسوشيتد بريس AP، صحيفة Khaleej Times، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "Bodies of three Sunni professors and a student found, three days after their abduction".

(٤٦) موقع الجزيرة الانجليزي english.aljazeera.net، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Bomber strikes near Baghdad College".

(٤٧) موقع www.irinnews.org، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Iraq: The Exodus of Academics has Lowered Educational standards".

(٤٨) أخبار محطة بي بي سي، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، "Iraq's Academics Targeted by Militias".

وصدر عن مجموعة رصد الديمقراطية في العراق تقرير ورد فيه ما يلي: "إننا نواجه عملية منظمة ومنتظمة تحركها دوافع أيديولوجية وطائفية وسياسية"^(٤٩).

وتوزع المناصب الأكاديمية مثل منصب رؤساء الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام، شأنها شأن المنح الدراسية، على أساس الحصة الطائفية والإقليمية والجنسانية، إذ إن نسبة النساء تكاد تكون معدومة، كما أن الوزارات أصبحت معاقل للأحزاب، على حد قول مجموعة رصد الديمقراطية.

ويقع الطلاب أيضاً ضحية الجرائم العنيفة وأعمال القتل الطائفية، خصوصاً في بغداد والموصل. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعات مسلحة في بغداد بقتل وجرح مجموعة من الطلاب في منطقة الدورة، كما قتل ١٢ طالباً جامعياً في منطقة اللطيفية. وفي الموصل، تعرّض ١٢ طالباً للقتل خارج حرم الجامعة في السنة الماضية، بحسب مجموعة رصد الديمقراطية.

وتساءل كويشيرو ماتسورا قائلاً: "أي مستقبل للعراق إذا كان أطفاله وشبابه محرومين من حقهم في التعليم؟ وأي مستقبل ينتظر بلداً يلوذ فيه المثقفون والباحثون والمدرسون بالفرار نتيجة أعمال الإرهاب والترهيب؟".

وحث السلطات التي تعمل معها اليونسكو عن كذب على إعادة بناء النظام التعليمي الذي كان الأفضل في المنطقة وإحيائه، وعلى بذل قصارى جهدها لكي تكون المدارس والجامعات بمنأى عن أعمال العنف الرهيبة، وحماية حياة العاملين في حقل التعليم والطلاب.

أفغانستان: حرب على الفتيات

تلقت جميلة نيازي العديد من التهديدات بالقتل بوصفها مديرة مدرسة لاشكار الثانوية للفتيات في مقاطعة هيلماند بجنوب أفغانستان.

(٤٩) مجموعة رصد الديمقراطية في العراق، بغداد، تموز/يوليو ٢٠٠٦، تقرير بشأن العملية الديمقراطية في العراق. ومجموعة رصد الديمقراطية في العراق هي هيئة رصد تعمل تحت مظلة المعهد العراقي، الذي هو منظمة غير حكومية غير طائفية بقيادة مغتربين عراقيين.



وفي "رسائل ليلية" تم إيصالها إلى عتبة منزلها، تلتها اتصالات تهديد هاتفية، أمرتها حركة طالبان مراراً وتكراراً بإقفال المدرسة التي تضم ٧ ٠٠٠ تلميذة، بحجة أنه لا يُفترض بالفتيات أن يتركن منازلهن.

وهذا أسلوب شائع لدى المحافظين المتزمتين الذين يستخدمون الدعاية والإكراه والعنف لنشر نفوذهم. وفي واحد من أكثر الاعتداءات عنفاً، في مقاطعة زابول، قُطع رأس مدير إحدى المدارس المختلطة.

ولم تتلقَ نيازي أي مساعدة لا من الحكومة ولا من قوات الأمن، ولم تنجح في إبقاء المدرسة مفتوحة إلا من خلال الاستعانة بعاملين أمنيين لحراسة المدرسة.

وقالت نيازي للشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات IRIN^(٥٠): "لم أخبر المعلمين بالتهديدات كما خبّأت الرسالة الثانية عن أفراد عائلتي".

ولا تخرج المأساة التي تواجهها نيازي عن المألوف. ففي تموز/يوليو ٢٠٠٦، حذرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) من تصعيد الاعتداءات التي تشنّها حركة طالبان وغيرها من المجموعات المسلحة على المعلمين والطلاب والمدارس في أفغانستان والتي تفضي إلى إقفال المدارس وحرمان جيل جديد من التعليم، مع العلم بأن الهدف الأبرز هو الفتيات.

(٥٠) موقع www.irinnews.org، الشبكات الإقليمية المتكاملة للمعلومات، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Afghanistan: Women Forced to Quit Work Because of Insecurity".

في صحيفة لوس أنجلوس تايمز^(٥١)، أعادت زاما كورسن نيف، وهي باحثة رئيسية في منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) سرد قصة سبتاره، وهي معلمة في أول مدرسة للفتيات في قريتها، وقد وجد تلاميذها لغماً في الصف مخفياً تحت كيس.

وكانت حركة طالبان قد وضعت بياناً في جامع القرية قبل بضعة أسابيع تأمر فيه جميع مدارس الفتيات بأن تُقفل أبوابها، وكانت إحدى الرسائل الليلية التي تُركت في مدرسة مجاورة تضم التحذير التالي: "أيها الأفغان المحترمون: اتركوا ثقافة المسيحيين واليهود وتقاليدهم. ولا تُرسلوا بناتكم إلى المدرسة، وإلا فسيقوم مجاهدو الإمارات الإسلامية"، وهو اسم حكومة طالبان السابقة، "بشن عملياتها العسكرية القوية في وضح النهار".

ولا يمثل تعليم الفتيات الهدف الوحيد. فقد قال أنور السعيد، وهو أخصائي برنامج لدى مكتب اليونسكو في كابول، إن الدافع المزعوم لبعض الاعتداءات مبني على الاعتقاد بأن المنهج الدراسي متأثر بالسلطات الغربية وبأنه سوف يُقوض الهوية الأفغانية، على الرغم من اضطلاع الوزارة بمشاورات مستفيضة قبل وضعه.

ونشرت منظمة العفو الدولية تفاصيل من أحد كتب طالبان الخاصة بالنظام العسكري فيه ما يلي: "يجب توجيه تحذير إلى كل من يؤدي وظيفة مدرس لصالح النظام الألعبوبة الحالي. فإذا أبى التخلي عن وظيفته، فسيتعرض للضرب. وإذا استمر في التعليم المخالف لمبادئ الإسلام، فيجب على قائد المقاطعة أو رئيس المجموعة قتله". كما ورد فيه أن المدارس التي أسستها منظمات غير حكومية في ظل النظام الحالي لا يُمكن أن يُسمح بها وإذا لم تمتثل لأوامر الإقفال، فيجب أن تُحرق"^(٥٢).

وشارك كورسن نيف في إعداد أكثر الدراسات شمولاً عن هذا الوضع بعنوان *Lessons in Terror: Attacks on Education in Afghanistan*^(٥٣). وقد بينت الدراسة أن الاعتداءات على مختلف نواحي عملية التعليم سجلت ارتفاعاً كبيراً في أواخر عام ٢٠٠٥ والنصف الأول من عام ٢٠٠٦. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٦، بلغ متوسط عدد الاعتداءات مدرسة واحدة في اليوم.

وكانت الرسائل الليلية تُترك في المنازل وعلى قارعة الطرق المؤدية إلى المدارس وفي الجوامع، مهددةً بأعمال عنف ضد الأفراد أو المجتمعات المحلية ومحذرة إياهم من إرسال الأطفال، ولا سيما الفتيات، إلى المدرسة ومن ممارسة التعليم.

واعتبرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) أن الاعتداءات المادية على المدارس وموظفيها تُصيب التعليم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأجبرت هذه الاعتداءات المدارس على إقفال أبوابها نتيجة الضرر الذي تسببه عمليات التفجير أو الحرق ولأن الخوف ينال من العاملين في التعليم أو التلاميذ فيخشون الحضور. ولا شك في أن مناخ الخوف الناجم عن هذا يُمكن أن يؤثر في العديد من المدارس في

(٥١) زاما كورسن نيف، صحيفة لوس أنجلوس تايمز، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦، "The Taliban's War on Education: Schoolgirls are Still Under Fire in Afghanistan".

(٥٢) منظمة العفو الدولية، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، "Afghanistan: All who are not Friends, are Enemies; Taleban Abuses Against Civilians".

(٥٣) هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٦، *Lessons in Terror: Attacks on Education in Afghanistan*.

المنطقة المجاورة فتُقتل أبوابها تفادياً لأن تلقى المصير نفسه. وحتى إذا بقيت المدارس مفتوحة، فقد يرى الأهل أن الخطر بلغ حداً يمنعهم من إرسال أطفالهم إلى المدرسة.

وتقول زاما كورسين نيف إن "المدارس تقفل أبوابها بسبب أعمال التفجير والتهديد، مما يحرم جيلاً جديداً من الفتيات الأفغانيات من الحق في التعليم ومن فرصة التمتع بحياة أفضل". وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أن المدارس في أفغانستان أمست هدف اعتداءات متزايدة الخطورة ونقلت أن الاعتداءات قد انتشرت من المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية إلى مختلف أنحاء البلاد^(٥٤).

وتبين لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) أن الاعتداءات دفعت مقاطعات برمتها في أفغانستان إلى إقفال جميع مدارسها، كما دفعت المدرسين والمنظمات غير الحكومية التي توفر التعليم إلى الرحيل. وعلى الرغم من إنجازات السنوات الأخيرة، لا تزال غالبية الفتيات في هذا البلد خارج المدرسة. ولا يزال ثلث المقاطعات تقريباً بلا مدارس مخصصة للفتيات.

تايلاند: أهداف الانفصاليين

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وُجد معلمان مفجوعان يعانقان البقايا المحترقة لاثنتين من زملائهما يُشتبه في أن انفصاليين مسلمين قد أروهما قتيلين في بان بادو، المدرسة الابتدائية التي يُعلمون فيها. وكانت النيران قد أضرمت بالجثتين على طريق معبدة تبعد مسافة ١٠٠ متر عن المدرسة.

وكان شامونغ شوباتونغ، مدير المدرسة، ومانو سونكاو، أحد الأساتذة، يقودان شاحنةً عندما أُطلق عليهم النار من مسافةٍ قريبةٍ أربعة مسلحين مشتبه بهم كانوا يركبون دراجات نارية.

وجرّ المعتدون الجثتين على طول الطريق وأغرقوهما في الوقود ثم أوقدوا فيهما النار. وألقوا كمية من المسامير على طول الطريق المؤدي إلى الجثتين لإعاقة الجنود وضباط الشرطة عن مطاردة المعتدين^(٥٥).

وقالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) إن المعلمين وقعا ضحية موجة من العنف الانفصالي اندلعت في مقاطعات تايلاند الواقعة في أقصى الجنوب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وأودت بحياة ٢٠٠٠ شخص.

ويبدو أن الغاية التي تنشدها بعض المجموعات المسلحة هي تقسيم المجتمع وفق خطوط إثنية ودينية، زاعمةً أن المقاطعات الجنوبية تمثل "منطقة نزاع" تشبه أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية أو أفغانستان ويجب أن تُقسم بين المسلمين والكافرين^(٥٦).

(٥٤) اليونيسيف، كابول/جنيف، ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بيان صحفي بعنوان: "UNICEF Alarmed as Attacks on Afghan Schools Rise".

(٥٥) صحيفة *The Nation*، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، Suspected Militants Kill and Burn Two Teachers in Yala.

(٥٦) هيومن رايتس ووتش، بيان صحفي، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، "Thailand: Insurgent Attacks Shut Down Schools in South".

ويُنظر إلى المدارس والجامعات على أنها تمثل الحكومة التاييلاندية والثقافة البوذية التاييلاندية. وبحسب براد أدامز، مدير منطقة آسيا في منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، "يبث المتمردون الرعب في صفوف المدنيين عبر الاعتداء على المعلمين والمدارس التي يرون فيها رمزاً للدولة التاييلاندية".

والمدارس ليست مجرد رموز للدولة بل يُنظر إليها على أنها تُلقن قيم الدولة وتفرض منهجاً دراسياً وطنياً علمانياً في منطقة يمثل فيها المسلمون ٨٠٪ من السكان. وبحسب شلدون شيفر، مدير مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في بانكوك، "يجب أن تكون المدارس مناطق آمنة ولكنها أضحت أهدافاً واضحة، وفي الاعتداء عليها ما يجذب اهتمام الدولة أو العالم أكثر من الاعتداء على المكاتب الحكومية".

وعليه، أصبح المعلمون هدف الاغتيالات. ومنذ بداية أعمال العصيان، قُتل ما لا يقل عن ٧٣ معلماً أو عاملاً في حقل التعليم مسلماً وبوذيةً. وقد قُتل كثيرون منهم وهم في طريقهم من المدرسة أو إليها، وكان القتلة يركبون الدراجات النارية.

وقُتل بعضهم في الصف - وفي حالة من الحالات، ارتدى المتمردون الزي المدرسي لدخول المدرسة - أو في منازلهم أو في خلال كمانث نُصبت لدوريات الأمن التي تسعى إلى مرافقة الطلاب في طريقهم إلى المدرسة. وأخذ بعضهم الآخر رهينةً لإجراء عملية تبادل وإطلاق سراح متمردين مشتبه بهم تعتقلهم الحكومة. ومات الكثيرون في انفجارات استهدفت وسائل النقل الخاصة بهم، واعتُدي على بعض الأفراد بالسكاكين والمطارق وهم يغادرون منازلهم. وأخذت القنابل والعبوات الناسفة التي يجري التحكم بها عن بعد تحل أكثر فأكثر محل القنابل الحارقة كسلاح مفضل.

فعلى سبيل المثال، قُتل شخص وأصيب ستة آخرون يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نارسيوات عندما انفجرت عبوة وزنها ١٠ كيلوغرامات بجانب أحد طرق القرى بينما كانت إحدى وحدات حماية المعلمين من الفرقة الخاصة التاسعة والثلاثين تقوم بجولاتها الصباحية لمرافقة المعلمين. وأحدث الانفجار فجوة في الأرض عمقها ثلاثة أمتار وعرضها أربعة أمتار. وانقلبت آلية الجنود المدرعة وتطايرت الشظايا على ارتفاع ٣٠ متراً في الجو.

وقال براديت رازيتانين، مدير مكتب المفتش العام لدى وزارة التعليم، إن عدد ضحايا التعليم في ازدياد مستمر على الرغم من تشديد التدابير الأمنية في المدارس وتوفير حماية أفضل للمعلمين.

وبينت المستندات التي أعدتها الشعبة الخاصة تمهيداً لاجتماع حكومي أن المتمردين على علاقة بمنظمة القاعدة التابعة لأسامة بن لادن وأنه تم استخدام مجموعة من المراهقين لقتل المعلمين، وخصوصاً مدراء المدارس، بهدف تثبيط عزيمة الناس وبث الرعب في قلوبهم لكي لا يتعاونوا مع السلطات. ويرد في المستندات ما يلي: "يجوز للمراهقين المطالبة بمبلغ ١٠ ٠٠٠ بات (٣١٢ دولاراً) لقاء حياة كل ضحية"^(٥٧).

نيبال: الاستمرار في تجنيد الأطفال

لم يكن أمام هنانغ أي خيار عندما اختطفه مقاتلو حرب العصابات الماويون في نيبال وهو يبلغ من العمر ١٣ سنة. ويعود بالذاكرة قائلاً "وقع عليّ الاختيار بمحض الصدفة. فعندما أتى الماويون إلى مدرستنا وسألوا

(٥٧) صحيفة *The Nation*، ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٥، "Yala Attacks: 60 People Believed to Have Taken Part".

عن الطريق المؤدي إلى أقرب قرية، دبّ الهلع في صفوف التلاميذ فركضوا في جميع الاتجاهات. فصوب أحد جنود حرب العصابات سلاحه باتجاهي وهدد بقتلي إن لم أرافقهم".

وأجرت منظمة إنقاذ الطفولة مقابلةً مع هنانغ (وهذا ليس اسمه الحقيقي)^(٥٨) الذي لاذ بالفرار بعد تسعة أشهر، والندب تغطي جسمه لكثرة ما تعرض له من عقوبات. "حاولت مرات عدة أن ألوذ بالفرار وفي كل مرة كان القائد يُلقي القبض عليّ وينهال عليّ ضرباً. وكان يراقبني بصورة مستمرة ويهددني ويضربني".

وفي ليلةٍ من الليالي، قتل هنانغ القائد وهرب، غير أن الجيش اعتقله ومورست الضغوط عليه للكشف عن أسماء القرى التي تعاونت مع مقاتلي حرب العصابات. ثم ثار الجيش من هذه القرى.

ولا يستطيع اليوم العودة إلى منزله كي لا يُنعت بالمخبر والخائن. ولذا فإنه يعيش، بدلاً من ذلك، في مركز إعادة تأهيل وتدريب تدعمه منظمة إنقاذ الطفولة.

وأوردت منظمة العفو الدولية في مذكرة موجزة^(٥٩) بشأن نيبال أن الماويين اختطفوا "عشرات الآلاف من طلاب المدارس إلى جانب معلمهم لإخضاعهم لجلسات "إعادة تثقيف سياسية". وكان الأسلوب المتبع عادة يقضي بدخول المدرسة وإجبار جميع المعلمين والطلاب على مرافقتهم إلى موقعٍ ناءٍ يُجمع فيه المئات من أطفال المنطقة.

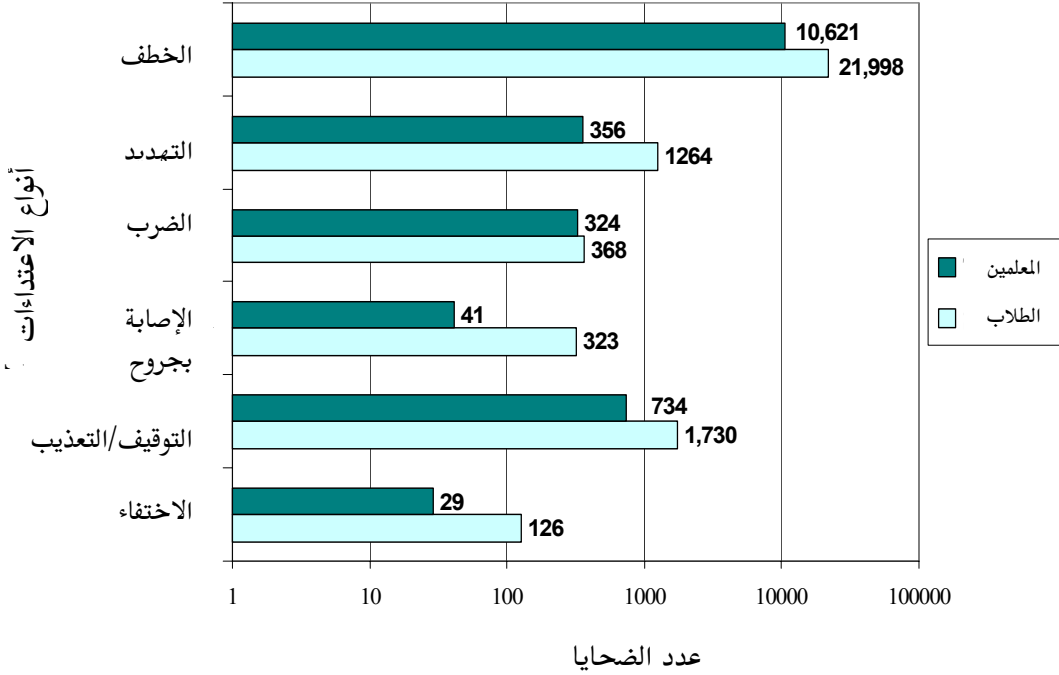
وكان الكثيرون يعودون بعد بضعة أيام في حين كان آخرون يُجندون وتُناط بهم مهام حمل القنابل والذخيرة وأداء دور السعاة أو في بعض الحالات المشاركة الفعلية في أعمال القتال. وكان بعضهم الآخر يُفرد لتجنيدده مستقبلاً. وخلصت منظمة العفو الدولية إلى ما يلي: "يتضح من درجة أعمال الخطف هذه ووتيرتها بأنها أساسية في استراتيجية التعبئة التي يتبعها الحزب الشيوعي النيبالي الماوي".

(٥٨) منظمة إنقاذ الطفولة، مذكرة موجزة بشأن نيبال، ٢٠٠٧، "Rewrite the future".

(٥٩) منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٥، "Nepal: Children Caught in the Conflict".

أنواع الاعتداءات، باستثناء القتل، التي تستهدف الطلاب والمعلمين في نيبال ٢٠٠٢-٢٠٠٦

(المصدر: مركز خدمة القطاع غير النظامي)



نقلت إذاعة كانتيبور على أثير FM بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، على سبيل المثال، أن المتمردين اختطفوا حوالي ٦٥٠ طالباً و٤٧ معلماً من خمس مدارس في مقاطعة سانكواسابها شرق نيبال وأكثر من ٤٠٠ تلميذ ومعلم في مقاطعة دادينغ لإلحاقهم "بجلسات التثقيف العقائدي" في موقع لم يكشف عنه^(٦٠).

وبتاريخ ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، أفادت صحيفة *The Rising Nepal* أن المتمردين أخذوا ١٥٠ تلميذاً ومعلمين اثنين عنوةً من مدرسة شانكار الثانوية في مقاطعة جاجاركوت، غرب نيبال، وأن ٨٥٠ تلميذاً ومعلماً فقدوا من ١١ مدرسة أخرى^(٦١).

وبحسب منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش): "بعد أن كان يجند الأطفال، كان يجري استبقاؤهم في صفوف المقاتلين عن طريق العقاب أو التهديد بالعقاب: فأبي طفل كان يفكر في الهرب كان عليه أيضاً أن يفكر في احتمال قيام الماويين بالثأر من أسرته"^(٦٢).

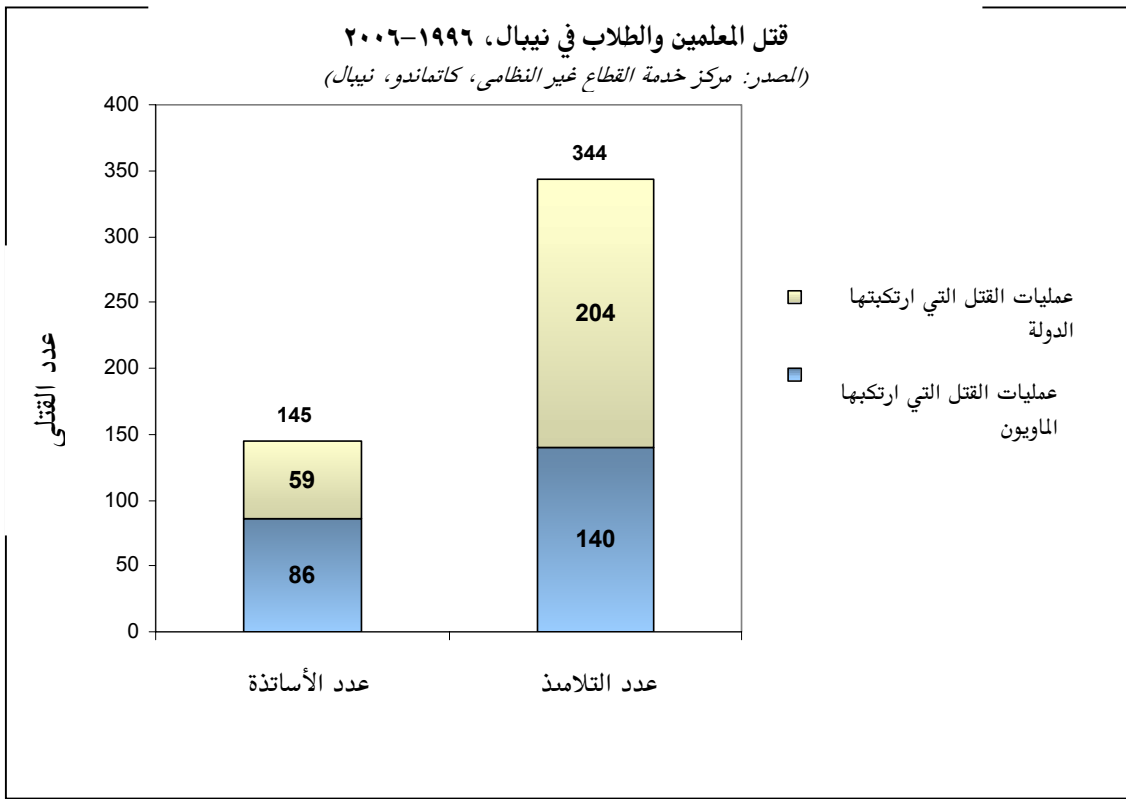
(٦٠) صحيفة *The Hindu*، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، "Maoists Kidnap Over 1,000 Students, Teachers in Nepal".

(٦١) شيدا سودير، صحيفة *India Daily*، ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، "Nepal Maoists Abducted 1,000 School Children and "Hiding Them in Unknown Location – Time for International Action?"

(٦٢) هيومن رايتس ووتش، شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Children in the Ranks: The Maoists' Use of Child Soldiers in Nepal".

وكانت قوات الأمن الحكومية تتبع أسلوب خطف خاص بها، فقد قبضت على عدد من المعلمين والطلاب وأخفت أكثر من ١٥٠ منهم وعذبت أكثر من ٢٠٠٠ آخرين^(٦٣). وكان الأطفال يُحتجزون لفترات طويلة في ثكنات الجيش أو مراكز الشرطة أو سجون الراشدين من دون أن يخضعوا لأي إجراء قانوني^(٦٤).

غير أن منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) تشير إلى أن خطف الأطفال لم يتوقف بمجرد التوقيع على اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأشار تقرير صادر عن المنظمة^(٦٥) في شباط/فبراير ٢٠٠٧ إلى أن الماويين لم يسرحوا القاصرين من صفوفهم وما زالوا يعمدون "بوتيرة متكررة" إلى تجنيد الأطفال، خلافاً لأحكام اتفاق السلام. وفي بعض الأحيان، كانوا يأمرّون الأطفال بحضور "جلسات تعليمية" ويمنعونهم بالتحالي من العودة إلى ديارهم.



(٦٣) أرقام صادرة عن INSEC، ٢٠٠٧، المرجع المذكور آنفاً.

(٦٤) منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٥، "Nepal: Children Caught in the Conflict".

(٦٥) هيومن رايتس ووتش، شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Child Soldiers in Nepal Children in the ranks: The Maoists's Use of".

كولومبيا: النقابيون في مرمى النار

لم يخرج سامويل موراليس يوماً من دون مسدسه ولا حتى ليذهب إلى المدرسة. وعلى غرار سائر قادة النقابات، مُنح هذا المعلم البالغ من العمر ٣٧ سنة والعامل في مدرسة ابتدائية سترة واقية من الرصاص وسيارة مدرعة وحارسين ومسدساً من عيار ٩ ملم. وبما أن هذه التدابير لم تكن كافية لضمان أمنه، فكان يحمل معه إلى الصف أسلحة مرخصاً بها قانوناً. وقال لي قبل أربع سنوات عندما هرب إلى المملكة المتحدة لدواعٍ أمنية: "أنا أحمل مسدساً آلياً من طراز بيريتا"^(٦٦). وهو اليوم معتقل في سجن في كولومبيا وحياته في خطر.

موراليس عضو في رابطة مدرسي أراوكا، وهي منطقة تقع في شمال شرق كولومبيا، وهو رئيس الفرع الإقليمي للهيئة التنفيذية الوطنية في اتحاد النقابات المركزي في كولومبيا.

وعلى مر السنوات، اضطر موراليس وزوجته وأبناؤه الأربعة إلى تغيير عناوينهم بصورة منتظمة. وبالنسبة إلى العديد من المعلمين في كولومبيا، أصبح النزوح القسري السبيل الوحيد لحماية أنفسهم وحماية أسرهم^(٦٧). وقد غادر بلاده في أحد الأيام بعد أن أفلتت من محاولة اغتيال كانت تستهدفه وهو عائد من مأتم. ونجا بحياته لأنه سلك طريقاً آخر ولكن صحفياً عضواً في لجنة السلام الإقليمية قُتل عوضاً عنه. وانتهى به الأمر إلى ترك التعليم لأنه كان يخاف أن يُعرض حياة طلاب مدرسته للخطر. وبحسب اتحاد المعلمين الكولومبيين: "تنجم أعمال التهديد والتهميم والإخفاء والقتل التي تحل بمئات المعلمين عن اعتراض هؤلاء على التجنيد القسري للأطفال والشباب على يد المجموعات المسلحة ومواقفهم القيادية في النقابات وفي أوساط التعليم والمجتمع المحلي ولأن هذه المجموعة المسلحة غير المشروعة أو تلك تتهمهم بالتآمر مع المعارضة".

وقال موراليس إنه كان في البداية المعلم الوحيد في مدرسة تضم ٤٥ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٢ سنة في أراوكا. ثم أصبح ناشطاً سياسياً عندما رفض قيام شركات نفط أجنبية باستخراج ٤٠٠ برميل من النفط في اليوم من منطقة تقع إلى جانب المدرسة. وكان آنذاك مضطراً للتعليم تحت سقف مصنوع من ورق النخيل يرشح ماءً وفي مبنى خشبي أرضيته ترابية وليس فيه شبكة صرف صحي ولا مياه ولا كتب دراسية.

وغالباً ما يكون المعلمون في كولومبيا قادة اجتماعيين يعرفون مشاكل المزارعين وعائلاتهم ويتدخلون للمساعدة فيقدمون الطلبات والعرائض إلى الشركات المتعددة الجنسيات، على ما أفاد موراليس. ولكن هذا يجعل منهم هدفاً للاغتيالات السياسية على يد مجموعات شبه عسكرية تحمي مصالح الشركات الكبرى.

وفي جعبة موراليس ملف كبير من التهديدات بالقتل التي بلغت وزملاءه. وقد ورد في إحدى رسائل التهديد الموجهة إلى رئيس رابطة المعلمين في أراوكا ما يلي: "انتبه إلى أطفالك وإلا فلن تراهم مجدداً".

(٦٦) برندان أومالي، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٣، ملحق صحيفة تايمز التربوي The Times Educational Supplement، "Union Leader Never Goes out Without Bullet-Proof Vest and Pistol".

(٦٧) اتحاد المعلمين الكولومبيين، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "La lucha integral por los derechos humanos y Fecode".

وأجبرت لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان الحكومة على وضع برنامج حماية أُعطي بموجبه تسعة من أصل عشرة معلمين أعضاء في نقابة المعلمين قائمة مطبوعة بالتدابير الأمنية.

وضمنت القائمة الإرشادات التالية:

- تحقق دوماً من أن سيارتك لا تتعرض للملاحقة
- لا تجلس أبداً في مكان عام وأنت تدير ظهرك للباب الأمامي
- تنبه دوماً إلى سبل الهرب المتاحة لك في جميع الأحوال
- إذا كنت تحمل سلاحاً، احرص على أن يكون جاهزاً لإطلاق النار.

ولكن هذه التدابير لم تُساعد موراليس يوم تعرض للاعتقال مع راكيل كاسترو، أحد أعضاء رابطة المعلمين في أراوكا في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. فقد نُسبت إلى كليهما تهمة "التمرد". واقتحم الجيش موقع اجتماع كانا يشاركان فيه وقتل في الحادثة ثلاثة نقابيين. فقد أُجبر هكتور ألبو مارتينيز وليونيل غوينيش وخورخي بريتو على مغادرة المنزل وأُطلق عليهم النار في الظهر^(٦٨). ووجهت تهمة القتل إلى أربعة جنود ومدني ولكن موراليس وكاسترو لا يزالان في السجن.

وبحسب منظمة العفو الدولية، كان قادة رابطة المعلمين في أراوكا هدف مدهمات وعمليات اعتقال اعتباطية قامت بها قوات الأمن كما تعرضوا لتهديدات بالقتل وعمليات قتل على يد القوات شبه العسكرية التي يدعمها الجيش.

وتلقى سامويل موراليس وعائلته تهديدات بالقتل خلال فترة سجنه. وبينما كان محتجزاً في مركز للشرطة في بلدة ساريافينا في أراوكا، يُقال إن ضابطاً في الشرطة أخبره أنه يعرف مكان وجود شقيقاته الثلاث اللواتي يعملن في المدارس، وزوجته. وتفيد معلومات بقيام ضباط الشرطة بالضغط على رئيس المستشفى المحلي لطرده الزوجة التي تعمل هناك.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تلقت المدرسة التي تعمل فيها اثنتان من شقيقاته، أومايرا وجلاديس موراليس، اتصالاً من رجل يزعم أنه يُمثل القوات المتحدة شبه العسكرية للدفاع عن النفس في كولومبيا. وقال إن عائلة موراليس هي هدف عسكري وأنه يتوجب على الشقيقتين مغادرة أراوكا ضمن مهلة أقصاها ٧٢ ساعة.

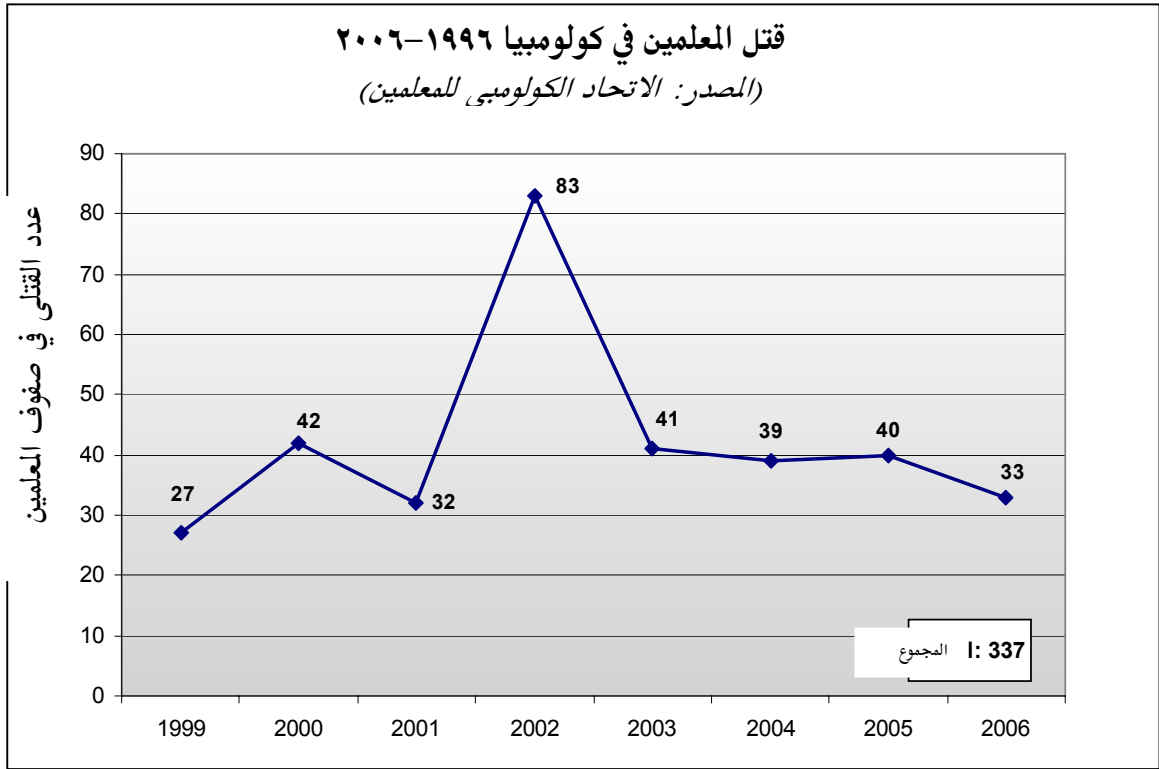
وبعد نصف ساعة، تلقت سكرتيرة المدرسة التي تعمل فيها شقيقة سامويل الثالثة، ماتيلد موراليس، تهديداً مماثلاً بالقتل.

(٦٨) بيان صحفي صادر عن منظمة العفو الدولية، بعنوان " Colombia: Time to stop the killing and persecution of trade unionists and activists".

وصرحت منظمة العفو الدولية، في بيان أصدرته، بأنها تخشى أن يكون اعتقال سامويل موراليس وراكيل كاسترو جزءاً من "استراتيجية ثابتة مشتركة بين القوات العسكرية وشبه العسكرية لتقويض عمل النقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في أراوكا. فحتى ولو أُطلق سراحهما، سيكونان عرضةً للقتل على يد الجهات التي هددت سامويل وعائلته".

واعتبرت المنظمة أن كولومبيا تواجه "أزمةً خاصةً بحقوق الإنسان" نتيجة الإفلات من العقاب في ٩٠٪ من حالات انتهاك حقوق الإنسان المرتكبة بحق النقابيين.

وبحسب المنظمة المذكورة، لا يمكن إحداث أثر كبير في الوضع إلا باتخاذ قرار حاسم يقضي بإحالة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان الدولية إلى القضاء. ودعت المنظمة مجموعات التعاضد عبر العالم إلى حث حكوماتها "على ممارسة الضغوط على السلطات الكولومبية لاتخاذ تدابير تتيح وقف أعمال قتل النقابيين والناشطين واضطهادهم".



٥ - التأثير في التعليم

جميع الاعتداءات على حياة المعلمين والطلاب بغیضة ومنافیة للأخلاق. ثم إنها تشوش عادة وتقوض عملية التعليم وفرص الانتفاع به، ونوعيته، بأوجه مختلفة مثل:

- أن یبقى التلاميذ والهیئة التعليمية في منازلهم لأنهم یخشون تكرار الاعتداءات.
- أن یغادر التلاميذ والهیئة التعليمية المنطقة أو البلد خشية ملاحقتهم.
- خراب الأبنیة والمعدات أو ضررها.
- تجنيد الأطفال القسري أو الطوعي الذي یقطعهم عن الدراسة.
- الإزاحة الجسدية، بالخطف أو الاعتقال أو الإخفاء، التي تمنع الأساتذة والطلاب عن مواظبة الحضور إلى المدرسة أو الجامعة.
- أن تحرم عمليات القتل والاعتقال الطلاب من أساتذتهم وقد لا یوجد بديل عنهم في بعض المجالات أو المناطق.
- ما تخلفه الأفعال المذكورة من صدمات نفسية وخوف وتوتر یعيق التعلّم والتعليم، ویؤثر في تركيز الطلاب والعاملین وحماسهم وحضورهم.

وقد كان تأثير العمليات العنيفة على تأمین التعليم مدّماً في المناطق التي تقع فيها غالبية الحوادث.

ولما كان ٤٠٪ من أطفال العالم السبعة والسبعین مليوناً أو أكثر الذين لا یحضرون المدرسة موجودین في بلدان یطغى علیها النزاع، فقد بات تلافي أثر هذه الاعتداءات أساسياً لنجاح محاولات تحقيق التعليم للجميع في العالم. ولكن حتى في بلدان متقدمة نسبياً، یمكن أن یؤدي استهداف المدارس أو الجامعات إلى انهيار نظام كان یلقى في السابق الإعجاب.

وهذه هي الحالة في العراق الذي كان یجتذب طلاباً من أنحاء المنطقة كافة، بفضل نوعية التعليم فيه. ویبدو أن دوامة العنف العامة المصحوبة باعتداءات تستهدف التعليم قد بلغت ذروتها، إذ أركعت الأنظمة الجامعية والمدرسية، فدفعت الطلاب والأساتذة إلى مغادرة البلد أو إلى رفض المخاطرة بحياتهم في الشوارع لحضور حصص التعليم.

وقد حذر فريد فان لوفين، الأمين العام للاتحاد الدولي للمعلمین، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، من أن قتل الأساتذة وإقفال المدارس في العراق قد أسهم في "خفض معدلات المواظبة المدرسية خفصاً هائلاً" وأخذ یحدث "هجرة العقول" بین الأساتذة، مهدداً مستقبل العراق.

وقال محمد جليد، مدير مكتب اليونسكو في العراق، إن عدد المعلمین الذين یغادرون البلاد تضاعف العام الماضي. "وهذا یضرب تلقائياً نوعية التعليم. وأصبحت هذه مشكلة تؤثر في جيل كامل من الطلاب وليس فقط في بعض الناس".

ولا يحضر الحصة سوى ٣٠٪ من تلاميذ العراق وعددهم ٣,٥ ملايين مقارنةً بـ ٧٥٪ في السنة المدرسية السابقة^(٦٩).

في هذه الأثناء، أصبحت الجامعات في بغداد والبصرة على شفير الانهيار. وفي أحياء بغداد السنّية، تخلو مقاعد الدراسة من الطلاب، إذ إن التلاميذ لا يحضرون المدرسة إلا بضعة أيام في الأسبوع، هذا إن حضروا. وكشف مسح شمل ثلاث مدارس من بغداد تسجّل نسب حضور لا تتعدى الـ ٥٠٪، أن الخوف من الاختطاف هو أكثر الأسباب شيوعاً للبقاء في المنزل^(٧٠).

وانخفضت معدلات القيد في الحرم الرئيسي لجامعة بغداد بنسبة ٤٠٪ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وقال أحد الأساتذة في الموصل: "في بعض أقسام المعهد الذي أعمل فيه، انخفضت معدلات الحضور إلى الثلث، وتشهد أقسام أخرى تغيّب الطلاب بالكامل"^(٧١).

إن هجرة آلاف الأساتذة والأكاديميين تُهدد بانخفاض نوعية التعليم ما بعد الثانوي شديد الانخفاض. وقد أُخبر بأن طلاب الجامعة يتخرجون بمستوى السنة الأولى لمرحلة ما قبل التخرج أيام نظام صدام حسين.

ومع ذلك، يقرر العديد من طلاب الجامعات بصورة متزايدة أن التخرج على أي مستوى ليس بالخيار المقبول، إذا كان يعني المخاطرة بالحياة لاستماع المحاضرات. ويُمكن الطلاب أن يحذوا حذو إيهاب حسون، الطالب في الجامعة المستنصرية ببغداد، الذي حسم أمره بعد عمليات القصف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أن حان الوقت للبقاء في المنزل، موضحاً لصحيفة *Washington Times* أن "الحياة أهم من الشهادة"^(٧٢).

وفي أفغانستان أيضاً، ألحق حرق المدارس وقصفها واغتيال الأساتذة والطلاب "ضراً فادحاً" بالتعليم في بعض الأقاليم، وكان أفدحه ما لحق تعليم الفتيات، بحسب شهادة منظمة هيومن رايتس ووتش/منظمة مراقبة حقوق الإنسان. لكن التأثير على المستوى الوطني يخفيه الارتفاع المطرد في معدلات القيد في أنحاء أخرى من البلاد. ومع ذلك تفيد منظمة هيومن رايتس ووتش بما يلي: "أكبر هذه الاعتداءات كثيراً من المدارس على الإغلاق، وجعلت شبه المستحيل فتح مدارس جديدة. وحيثما بقيت المدارس بالفعل مفتوحة، غالباً ما يخاف الأهل على أولادهم ولا سيما الفتيات من الذهاب إليها"^(٧٣).

(٦٩) فريد فان لوفين، الأمين العام، الاتحاد الدولي للمعلمين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، في رسالة إلى رئيس العراق جلال طالباني.

(٧٠) أكده داميان كايف في مقال نشرته، *New York Times*، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بعنوان: القصف يصيب مدرسة بنات في بغداد ويقتل خمس طالبات "Shell Hits Baghdad Girls School, Killing 5 Students".

(٧١) بيتر بومون، في مقال صدر بتاريخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بعنوان: جامعات العراق ومدارسه على وشك الانهيار والتلاميذ يهربون "Iraq's Universities and Schools Near Collapse as Teachers and Pupils Flee".

(٧٢) جايمس بالمر، صحيفة *Washington Times*، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "Bombing Latest Blow to Colleges" (آخر ضربة ينزلها القصف بالكلبيات).

(٧٣) هيومن رايتس ووتش لمراقبة حقوق الإنسان، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Insecurity and Attacks on Schools: Afghanistan and Iraq" (انعدام الأمن للمدارس والاعتداءات عليها: في أفغانستان والعراق).

وكلما تلقى أستاذ أو أهل رسالة تهديد في الليل، أو أوقفت فتاة في طريقها إلى المدرسة، أو أُحرقت مدرسة، وقع ذلك وقع الصدمة فردد الكثيرين غيرهم عن الحضور إلى المدرسة. وأخبر مسؤول إقليمي في قندهار منظمة هيومن رايتس ووتش أنه في السنوات الثلاث الأولى التي عقبها سقوط نظام طالبان، أراد كل أحد أن يُرسل بناته إلى المدرسة. "ففي مقاطعة أرغندوب مثلاً، كانت البنات والمعلمات جميعاً على استعداد. ولكن عندما أُحرقت مدرستان أو ثلاث، لم يعد أحد يرغب في إرسال بناته إلى المدرسة"، على حد قول هذا المسؤول.

وقال الرئيس كارزاي في آذار/مارس ٢٠٠٦ إن ١٠٠ ٠٠٠ طفل ممن واطبوا الحضور إلى المدرسة عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ توقفوا عن ذلك. وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش/مراقبة حقوق الإنسان، في عام ٢٠٠٦، أن مئات الآلاف من الطلاب الذين كانوا يواظبون الحضور إلى المدرسة قد أصبحوا خارجها، خصوصاً في الجنوب والجنوب الشرقي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، نُقل خبر إغلاق ١١١ مدرسة من أصل ٢٢٤ في إقليم هلمند. وكانت المدارس تعمل في ٣ مقاطعات من أصل ١٤ مقاطعة في الإقليم^(٧٤).

وقال توم كونيغز، الممثل الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان: "هذه الاعتداءات هي بمثابة الإنكار على أطفال أفغانستان لحقهم الإنساني في التعليم".

ويُعتبر وقع الصدمة النفسية التي تُحدثها الاعتداءات والتهجير في التعليم عنصراً هاماً آخر. أما مشاهدة الفظاعات، فقد يكون لها بالغ الأثر في نفوس التلاميذ والمعلمين على حد سواء. ففي تشرين الثاني/نوفمبر على سبيل المثال، أُطلق الرصاص على أستاذ عمره ٤٨ سنة ثم أُحرق حتى الموت، على مرأى من طاقم العمل والطلاب المرعوبين في مقاطعة ساي بوري، في باتاني، بجنوبي تايلاند^(٧٥). وفي الشهر نفسه في العراق، تعرّضت أستاذة في منطقة سنية من غربي العراق للاغتصاب وتشويه جسدها، وعُلقت من رجليها خارج مبنى المدرسة طيلة أيام.

ويتذكر يان إيستمن، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للمعلمين قائلاً: "خلال الحرب الأهلية التي دامت عشر سنوات في سييراليون، تمثلت أفضع الفظاعات بقطع ذراعي ورجلي الأطفال الذين تمكنوا من الوصول إلى المدرسة. لقد كان من المروع أن يعاقب هذه العقوبة طفل يُحاول الذهاب إلى المدرسة لتلقي التعليم".

ولكن ليست ممارسات العنف الأقسى وحشية هي وحدها التي تحطم نفسية الأطفال، بل إن الضغوطات الناجمة عن الخوف المستمر من شأنها أن تُحدث عميق الصدمات النفسية أيضاً، وفق ما نُقل عن أوساط الأطفال في نيبال حيث فر الكثيرون من قراهم هرباً من الخطف والتجنيد القسري على يد المتمردين - وكان أكثر من ٥٠٠ طفل يعبرون يومياً الحدود باتجاه الهند^(٧٦).

(٧٤) جان ماكنزي، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، "Taliban Again Target Schools in Afghanistan". (تنظيم طالبان يستهدف المدارس من جديد في أفغانستان). قدرت وزارة التعليم نسبة حضور الفتيات إلى المدرسة على المستوى الوطني بـ ٤٠٪، في حين قالت اليونيسيف إن ٥٪ فقط من الفتيات يحضرن إلى المدارس الثانوية.

(٧٥) منظمة هيومن رايتس ووتش/مراقبة حقوق الإنسان، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، "Thailand: Insurgent Attacks Shut Down Schools in South".

(٧٦) www.irinnews.org، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، "Nepal: Focus on Impact of Conflict on Education" (نيبال: تسليط الضوء على تأثير النزاع في التربية).

أما الفئات المرتكبة بحق الأساتذة، فتشعر الموظفين بأنهم يعيشون معزولين، في ظل ضغوطات لا يتصورها العقل. وتعرض مدير مدرسة نيبالي للحرق حتى الموت لرفضه تزويد الحزب الشيوعي النيبالي الماوي بالمأكل والمأوى. وطلب الماويون أن يقتطع الأساتذة جزءاً من راتبهم ويُعطوهم إياه، وأن يوقفوا ممارسات مثل إنشاد النشيد الوطني. وإذا لم يمتثلوا، كان العقاب نصيبهم وربما الموت. ولكن إذا امتثلوا للمطالب، كانت قوات الأمن تمنعهم بمحبذي الماويين^(٧٧).

والتهجير سبب آخر شائع يدفع بالأطفال إلى تعليق مواظبتهم التعلّم أو وقفه كلياً، لأنه لا توجد مدرسة في محيطهم الجديد يستأنفون التعلّم فيها، أو لأنهم مضطرون على شغل الوقت بالسعي لكسب ما يبيقيهم على قيد الحياة^(٧٨). وفي كولومبيا، فقد حوالي ١,٣٥ مليون طفل النفاذ إلى التعليم نتيجة التهجير القسري^(٧٩).

وعام ٢٠٠٤، أفادت منظمة ووتش ليست للأطفال في ظروف النزاع المسلح أن ٥٠٠ ٠٠٠ طفل في سن الالتحاق بالمدارس في كولومبيا، يبقون خارج المدارس الابتدائية كل سنة، وأنه يوجد خارج المدارس حوالي ٣ ملايين نسمة ممن أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة. وبين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩، انخفضت نقطتين مؤبقتين عما كانت عليه نسبة حضور الأطفال الذين بين سن ١٢ و ١٧ سنة. وعزت منظمتا اليونيسيف وإنقاذ الطفولة تنامي معدلات التسرب إلى تضافر سوء التعليم مع التشويش الذي يسببه النزاع المسلح.

ويُبقي تجنيد الأطفال مئات الآلاف منهم خارج المدارس في العالم، ويتجند بعض الأطفال لانعدام فرص التحاقهم بالتعليم، فيروّون في الالتحاق بالجيش السبيل الوحيد للهروب من الفقر وضمان البقاء. وكشفت دراسة بشأن جنود أطفال سابقين في كولومبيا أن ٤٠٪ لم يكونوا ملمين بمبادئ القراءة والكتابة^(٨٠).

والاختلال في النظام التعليمي هو الأثر الجانبي الأكثر شيوعاً الذي تتركه الاعتداءات، فيقضي على فعالية التعليم.

وقد أفادت منظمة العفو الدولية عام ٢٠٠٥ أنه في العديد من نواحي نيبال، أقفلت المدارس إقفالاً تاماً بسبب تدمير المباني، ونقص عديد المعلمين، والعمليات العسكرية، وتهديدات الحزب الشيوعي النيبالي الماوي. وفي مناطق أخرى، تلقى الأطفال أقل من ١٠٠ يوم تعليم في السنة بسبب نشاطات الماويين، مثل دورات التربية السياسية^(٨١).

وفي تايلاند، اضطرت عمليات القتل المستمرة مجموعات كبيرة من المدارس، يتراوح عددها بين ١٠٠ و ١٠٠٠، إلى الإقفال لمدة أسبوع، بسبب خوف المعلمين من الذهاب للعمل أو بسبب حالة الانصدام التي كان يعيشها الأطفال بعد الاعتداءات. وأدت حالة انعدام الأمن إلى تبديل العديد من المعلمين وانحطاط نوعية التعليم المدرسي عما هي في مناطق أخرى من البلاد، بحسب مكتب اليونسكو في بانكوك. وبما أن

(٧٧) سو باتمان، *The Times Educational Supplement*، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، "Teaching Staff Flee Maoist Atrocities" (العاملون في التعليم يفرون من فئات الماويين).

(٧٨) اليونيسيف (٢٠٠٦)، "Situation of Women and Children in Nepal"، ٢٠٠٦ (حالة النساء والأطفال في نيبال ٢٠٠٦).

(٧٩) اتحاد معلمي كولومبيا، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "La lucha integral por los derechos humanos y Fecode".

(٨٠) إريكا بايز، شبكة Enabling Education Network، ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٣، "Child Soldiers in Colombia, South America" (الأطفال الجنود في كولومبيا، أمريكا الجنوبية).

(٨١) منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٥، "Nepal: Children Caught in the Conflict" (أطفال نيبال أسرى النزاع).

الجامعات تعمل على اجتذاب الطلاب من مختلف أنحاء تايلاند، كما كانت تفعل في السابق، فهذا يؤدي بدوره إلى نوعية مدخلات متدنية.

وفي أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية، أقيمت المدارس التي تضم ١٢ ٠٠٠ طالباً لمدة ٥ أشهر تقريباً نتيجة حظر التجول المستمر المفروض عام ٢٠٠٠. وخلال عملية الدرع الواقي التي شنتها إسرائيل بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٢، تعذّر على حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني مواظبة الحضور إلى المدارس. كذلك أسفرت الاعتداءات الفلسطينية على باصات المدارس وغيرها من الأهداف، عن إبقاء الأطفال الإسرائيليين في منازلهم. وكشفت دراسة عن المدارس الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، قبل تصعيد أعمال العنف، أن ٦,٥٪ من تلامذة المدارس الثانوية و ٤,٦٪ من تلامذة المرحلة الثانوية انقطعوا عن المدرسة مرة في الشهر على الأقل، خوفاً من تعرضهم لأعمال العنف في طريقهم إلى المدرسة وداخلها^(٨٢).

يعتبر الاتحاد الدولي للمعلمين أنه لا بد من إيجاد سبل لحماية التعليم من تأثيرات أعمال الاقتتال، وكف المتحاربين عن اعتبار المدارس أهدافاً شرعية. وقال يان إيستمن: "نحن نؤمن في نوعية التعليم للجميع. فلا يجب أن يعاني الأطفال من نقص التعليم والأسوأ من ذلك أن يتعرضوا للعنف الفعلي، أيّاً كان سبب النزاع".

٦ - الوقاية والردّ

الحماية المسلحة

إن السبل المعتمدة على النطاق العالمي في الرد على الاعتداءات التي تنال أفراد الوسط التعليمي تتمحور عادة على الوسيطتين التقليديتين المتبعيتين في حالة النزاع أو الأزمات؛ أي القوة العسكرية والحوار، فضلاً عن اللجوء إلى الصكوك القانونية المتنامية العدد.

ويجد النهج التقليدي العسكري تجسيده في موقف الحكومة التايلاندية من هذه الاعتداءات حيث وقع اختيارها على تزويد المعلمين بحماية مسلحة ترافقهم إلى المدرسة جيئةً وذهاباً وتدريبهم على الأسلحة كي يستطيعوا الدفاع عن أنفسهم. وقد تلقى حوالي ٢ ٠٠٠ معلم في المقاطعات الجنوبية المضطربة تدريباً على استخدام الأسلحة النارية الخفيفة وكيفية الدفاع عن النفس وأسلوب التفاوض مع محتجزي الرهائن. وقد أرسل الجيش ٣ ٠٠٠ جندي إضافي إلى المنطقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وكشف عن خطة جديدة لتأمين سلامة المعلمين من المنزل وإلى المدرسة. كما طلب وزير التعليم من الشرطة زيادة عدد الدوريات في محيط المدارس. بيد أن هذه التدابير، لم توقف، مع الأسف، الاعتداءات^(٨٣). ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اغتيلت معلمة لتصبح الضحية الثالثة والسبعين التي تسقط منذ عام ٢٠٠٤ من بين صفوف العاملين في حقل التعليم على يد قناص. ويرى سانغوان إنطرق، رئيس اتحاد أساتذة ناراثيوات، أن "الوضع في الجنوب يزداد سوءاً" وأن هذا الأمر "يشكل مصدر قلق بالنسبة إلينا". وأفاد بأن ممثلي المعلمين

(٨٢) ووتشليست للأطفال في ظروف النزاع المسلح، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية ذات الحكم الذاتي.

(٨٣) منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش)، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، "Insecurity and Attacks on Schools: Afghanistan and Iraq".

قد طلبوا حشد المزيد من القوات في الجنوب وتوفير الحماية على مدار الساعة وعدم الاكتفاء بتأمين مرافقة مسلحة لهم على الطريق المؤدي من المدرسة وإليها^(٨٤).

وليست التدابير الأمنية العملية بالأمر الجديد. فمُنذ وقوع مجزرة مدرسة ماي ألوت في إسرائيل عام ١٩٧٤، يعيش الأطفال الإسرائيليون منذ أكثر من ٣٠ سنة في ظل الحماية الأمنية المسلحة في كل مدرسة، ومع وجود حرس مسلحين في كل زيارة ميدانية وحدث رياضي، ويستقلون الباصات المدرعة بصحبة ضباط الأمن المسلحين. وفي العراق، تُعيّن وزارة التعليم حرساً للمدارس الابتدائية والثانوية في بغداد^(٨٥). ولا بد من إجراء البحوث لتحديد مدى نجاح هذه التدابير في ردع الاعتداءات ومدى تأثير التعلم سلباً بتحويل المدرسة إلى مخيم عسكري.

ولا تُعتبر الحماية المسلحة خياراً واقعياً في العديد من الدول التي يتعرض فيها عدد كبير من المؤسسات أو الموظفين أو الطلاب للتهديد لأن قوات الأمن منشغلة في القتال فوق طاقتها في مكان آخر أو لا تتمتع ببساطة بالقدرة الكافية. وتنسحب الحالة الأولى على العراق بالنظر إلى ارتفاع مستوى العنف بوجه عام الذي عليها مواجهته وقد يصدق القول في الحالة الثانية على أفغانستان.

وفي حال كانت الدولة هي الجهة المعتدية، فإن قوات الأمن تمثل في حد ذاتها مصدر التهديد.

الدفاع المجتمعي

من التدابير الوقائية البديلة إيجاد سبل لتشجيع المجتمعات المحلية على الدفاع عن المدارس. وهذا هو النهج الذي تعمل الحكومة الأفغانية بدعم من اليونيسيف وغيرها من الشركاء على تطويره في أفغانستان. وتقوم هذه الاستراتيجية التي استُهلكت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦ على تشجيع تعبئة المجتمع في وجه الاعتداءات وتعزيز الردود الإيجابية التي تليها. ويوفر التدريب إلى القادة الدينيين والسياسيين على توشي الحذر في وجه الاعتداءات وإعادة فتح المدارس وإقناع الآباء بإرسال أطفالهم إلى المدرسة. كما يجري إنشاء لجان مكلّفة بحماية المدارس في حال عدم وجود لجان لإدارة المدارس. وسوف تتلقى لجان حماية المدارس الدعم عن طريق إنشاء نظام وطني لجمع المعلومات عن الحوادث الأمنية، بالتنسيق مع وزارة التربية، يتيح للمسؤولين الإقليميين الاتصال للتبليغ عن الحوادث مرتين في اليوم بواسطة نظام اتصالات يعمل على مدار الساعة. ويقوم مستشارو الحماية في كل مقاطعة برصد بيانات الأمن وتحليلها، وهم يعملون مع الفرق المحلية لإعادة الإعمار، التي تحظى بدعم القادة العسكريين والمحليين لتحسين الوضع الأمني. كما تعمل فرق الحماية المتنقلة مع ضباط حماية الأطفال والسلطات الحكومية والمجتمعات المحلية على وضع استراتيجيات لحماية الأطفال، لا سيما منهم الفتيات والمعلمات، ورصد المبادئ التوجيهية الخاصة بالتوعية بخطر الألغام.

ويتضح من قاعدة بيانات الحوادث المدرسية لدى اليونيسيف حدوث انخفاض حاد في عدد الاعتداءات المدرسية في أفغانستان خلال فترة الستة أشهر التي سبقت شهر آذار/مارس ٢٠٠٧، إذ تراجعت الحوادث

(٨٤) سليفا داووز، www.Aljazeera.net، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "Thai Teachers in the Line of Fire".

(٨٥) داميان كايف، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، "Shell Hits Baghdad Girls' School, Killing 5"، www.nytimes.com، "Students".

المبلغ عنها يومياً لدى وزارة التربية بنسبة ٦٠٪. ومن غير الممكن نسب هذا الواقع إلى عمل لجان حماية المدارس وهو لا يزال في مراحله الأولى، ولكن السكان المحليين تدافعوا للدفاع عن مدارسهم عندما حاول المتمردون إضرام النار فيها. ولقد حصل هذا في مقاطعات كابول وكندوز وغازني وباغلان وساريبول وتخار وزابول ونوريستان ولوغار. وعلى سبيل المثال، في منطقة بولي الأم، بمقاطعة لوغار، نزل سكان القرية إلى الشوارع بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ لمجابهة عشرة متطرفين كانوا يحاولون إضرام النار في مدرسة كاميل للفتيات في قرية هيساريك. وريثما وصلت الشرطة الأفغانية الوطنية، كان المعتدون قد لاذوا بالفرار.

واتبعت المجتمعات المحلية سبلاً أخرى لتأمين الحماية وقد أفلحت في مناطق أخرى. ففي العراق مثلاً، كشفت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) أنه في حزيران/يونيو ٢٠٠٣ ارتفعت معدلات ارتياد المدرسة في بغداد بعد أن بدأت الأسر بالترتيب لتنقل الفتيات من المدرسة وإليها في مجموعات وقام عدد أكبر من الأقرباء الذكور بمرافقة الفتيات إلى المدرسة.

تعزير القدرة على الصمود

ويتمثل نهج ثالث في الحد من الخطر الذي يُحدث بالطلاب والموظفين عبر إخراجهم من مواقع التعليم التقليدية أو خفض الوقت الذي يمضونه فيها. وغالباً ما تكون المدارس والجامعات كناية عن مبانٍ كبيرة في مواقع بارزة من المدينة أو القرية فتكون بالتالي هدفاً سهلاً للقصف.

وقد أذنت وزارة التعليم العالي في العراق للباحثين في الجامعات بالحضور إلى العمل مرتين في الأسبوع فقط والعمل في ما تبقى من الوقت من منازلهم للحد من خطر التعرض لاعتداء. وتُساعد منظمة اليونسكو الحكومة على استكشاف سبل استخدام التعلم عن بعد بواسطة التلفزيون والراديو للسماح للتلاميذ بالدراسة من المنزل. ولكن بحسب محمد دجليد، مدير مكتب اليونسكو في العراق، يُمكن بذل جهود إضافية لمساعدة الأكاديميين في المنفى على متابعة جهودهم لنصرة نظام التعليم العراقي فيكونون مستعدين للعودة متى استقر الوضع.

ويقول محمد دجليد "على المجتمع الدولي أن يأخذ هذا الموضوع على عاتقه فيمنح الأكاديميين المغادرين فرصة أن يُقبلوا في بلدان أخرى وأن يتابعوا عملهم فيها وأن يكونوا على أتم الاستعداد للعودة بدلاً من معاملتهم كلاجئين معدومي الحقوق".

وفي أفغانستان، تُساعد اليونيسيف السكان المحليين على إقامة وحدات مدرسية أصغر حجماً على مقربة من المجتمعات المحلية أو ضمنها، بل وفي داخل المنازل. ويقول كريم رايت رئيس شؤون التعليم في اليونيسيف، "كلما تعرضت المدارس للاعتداء، يستطيع السكان إذا شعروا بالخوف من العودة إلى المدارس، اللجوء إلى الوحدات، الأصغر حجماً. وبما أننا نعمل مع المجتمعات المحلية تحقيقاً لهذه الغاية، فهي مهتمة بالدفاع عن مدارسها وعن مواقع التجمع الصغيرة المجاورة التي يمكن استخدامها كمدراس"^(٨٦).

وليس إخراج التعليم من المباني التقليدية بالفكرة الراديكالية إلى هذا الحد في أفغانستان بما أن مليوني طفل على الأقل يرتادون مدارس تنعدم فيها الجدران - فيتعلمون في الخيم أو في العراء. كما تقوم مدارس طوعية

(٨٦) مقابلة بواسطة اتصال هاتفي مع براندين أومالي، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧.

يديرها شبه أساتذة (يتلقون تدريباً على ممارسة المهنة في كل سنة) يُدرسون في غرفة كبيرة في منزل أحد سكان القرية، بردم الهوة في قطاع التعليم. وبصعب على الدخلاء تعقب هذه المدارس وتسهل بالتالي مراقبتها. وهناك تاريخ حافل بمبادرات من هذا النوع ترمي إلى تعليم الأطفال سراً في المنازل وهو أسلوب أثبت نجاحه عندما كانت حركة الطالبان في الحكم ومنعت الفتيات من الالتحاق بالمدارس.

وفي أفغانستان، يُحقق التعليم في المنازل باتباع منهج الحكومة للتعليم الابتدائي ضعف معدلات إكمال التعليم في المدارس الحكومية وبكلفة أقل (١٨ دولاراً أمريكياً في السنة لكل تلميذ مقابل ٣١ دولاراً) و ٩٠٪ من هؤلاء التلاميذ ينجحون في امتحانات آخر السنة^(٨٧). ولكن قد يعكس هذا قلة العاملين المدربين والموارد في المدارس الحكومية.

ويقضي سبيل آخر للوقوف في وجه الاعتداءات بالحرص على الرد السريع غداًتها. وقد وضعت اليونيسيف نصب أعينها هدف زيارة مواقع أي اعتداء في غضون ٧٢ ساعة وتجهيز خيم لقاعات الصف ومواد تعليم وتعلم وحُصر أرضية في غضون خمسة أيام لتسريع عملية العودة إلى التعليم.

الضغوط الدولية

لما كان المجتمع الدولي قد التزم بتنفيذ جدول أعمال التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية والعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، فإنه يتحمل مسؤولية كبيرة في أداء دوره والحرص على إنزال العقاب ودفع الأطراف المتناحرة إلى وقف الاعتداءات على التعليم.

وهذا ممكن باتباع سبل ثلاثة هي:

- توسيع نطاق إعمال صكوك حقوق الإنسان وتطبيقها
- استخدام اتفاقات المساعدة والصفقات التجارية لممارسة الضغوط
- دعم حملات التضامن الدولية التي تُسلط الضوء على هذه المواضيع وتحسين صورتها

ويرى محمد دجليل أنه إذا لم يتم التحقيق في كل حالة يحدث فيها اعتداء ولم يُعتقل أحد أو يُدان، فسوف يفقد الأشخاص الأمل بأن تتوقف أعمال العنف يوماً ما، وهذا هو الوضع القائم حالياً في العراق.

ومن الاستراتيجيات المهمة لوقف حالات الإفلات من العقاب، دفع الأطراف على التصديق على المعايير الدولية ذات الصلة الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق الطفل والحق في التعليم وتوصيات منظمة العمل الدولية واليونسكو بشأن أوضاع المعلمين وهيئات التدريس في التعليم العالي وحرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية وحثها على تطبيقها أو الانضمام إليها. ومن ضمن الوسائل المفيدة في هذا الصدد تشجيع الدول على جعل الامتثال للنظم وللمعايير شرطاً مسبقاً لصفقات التجارة أو المساعدة مع الأطراف التي تنتهك حقوق العاملين في حقل التعليم وحقوق الطلاب، ودعم حملات التضامن الدولية التي تُسلط الضوء على حالات انتهاك هذه الحقوق.

(٨٧) ريببكا وينثروب، ٢٠٠٦، *Forced Migration Review Education Supplement*، "Emergencies, Education and Innovation".

وقد يكون من الأسهل ممارسة الضغوط على الدول خلال النزاعات منه على قوات المتمردين التي تعمل سراً وتميل إلى المراوغة ولا يكون لها قيادة واضحة ولا أهداف واضحة توفر قاعدة للتفاوض. ولكن عندما تأتي حركات المتمردين إلى مائدة المفاوضات وتلتزم المساعدة الدولية، مثلاً للشمّل كحزب سياسي ديمقراطي، تُسجل فرصة لفرض الشروط.

ومن أكثر صكوك ومعايير حقوق الإنسان شيوعاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في النزاعات المسلحة، واتفاقيتنا منظمة العمل الدولية الأساسيتان ٨٧ و٩٨ بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية.

كما أرست توصيتنا العامين ١٩٦٦ و١٩٩٧ الخاصتان بأوضاع المدرسين وهيئات التدريس في التعليم العالي، اللتان اعتمدهما اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، بعض المعالم الهامة بشأن الظروف التي يتوجب على العاملين في مجال التعليم العمل في ظلها.

وتتمتع منظمة العمل الدولية التي ترسل بعثات لتقصي الحقائق في البلدان وتصدر تقارير تتضمن أحياناً انتقادات لاذعة حيال الممارسة الحكومية، بسجل حافل من التعاطي بانفتاح مع مثل هذه الاعتداءات. أما اليونسكو، فتؤثر استخدام الدبلوماسية الصامتة.

ومن ضمن التطورات الإضافية أمران يحتمل أن يعززا صكوك حقوق الإنسان على المستوى العام وفي ما يخص الاعتداءات على الأطفال والتعليم. أولهما تعيين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة عام ١٩٩٧ رداً على تقرير غراسا ماشيل الموجه إلى الأمين العام والمعنون "وقوع النزاع المسلح على الأطفال" (*Impact of Armed Conflict on Children*). أما الثاني، فهو إنشاء المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠٠٢ التي تنظر في الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية.

وبموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، اقترح الممثل الخاص أحكاماً ثلاثة تخص الأطفال وقد جرى تصنيفها على أنها جرائم حرب: التجنيد الإلزامي أو التعبئة أو استخدام أطفال دون الخامسة عشرة من العمر في الاعتداءات؛ والاعتداءات المتعمدة على المستشفيات والمدارس؛ وأعمال العنف الجنسي الخطيرة. كما يشكل النقل القسري للأطفال المنتمين إلى مجموعة مستهدفة بالدمار المتعمد جريمة إبادة بموجب نظام روما الأساسي.

وهناك حالياً ثلاث عمليات تحقيق جارية بشأن الوضع في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتشكل الاعتداءات على المؤسسات التعليمية جزءاً من التحقيقات في ما يخص الحالتين الأوليين. وتشمل المحاكمة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية، التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تم توجيه ست تهمة بالتجنيد الإلزامي للأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى توماس لوبونغا. وفي خمسة من أوامر القبض الصادرة بحق قادة "جيش الرب للمقاومة" (وقد قتل أحدهم مذ ذاك)، تتضمن التهم الاعتداءات على الأطفال في أوغندا.

وبموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، دعا الممثل الخاص إلى تصنيف تجنيد الأطفال ضمن أسوأ أشكال عمل الأطفال. وتحظر الاتفاقية تجنيد الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر بصورة قسرية أو إلزامية لاستخدامهم في النزاعات المسلحة.

ومن المجالات التي تم فيها تحقيق أكبر قدر من التقدم حملة حل الجماعات وتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم. وقد حظيت هذه الحملة بدعم مجلس الأمن ومكتب الممثل الخاص.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، اقترح الأمين العام نظام امتثال يتضمن تسمية الأطراف المنتهكة وخطط عمل لوقف الانتهاكات وإقامة نظام رصد وآلية لإعداد التقارير وإجراءات ملموسة تتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن للضغط على الدول الأعضاء لكي تمتثل للنظم والمعايير الدولية^(٨٨).

وبموجب قرار صادر عن مجلس الأمن في تموز/يوليو ٢٠٠٥، تأسس نظام رصد وإعداد تقارير بشأن الأطفال المتضررين بالنزاع المسلح، يطالب الحكومات والمجموعات المسلحة على حد سواء بوضع خطط عمل محددة زمنياً لوضع حد لاستخدام الجنود الأطفال وتجنيدهم. كما يقتضي القرار من منظومة الأمم المتحدة أن ترصد وتبلغ عن ستة انتهاكات جسيمة ترتكب ضد الأطفال وهي: قتل الأطفال أو تشويههم، تعبئة الأطفال الجنود أو استخدامهم، شن الاعتداءات على المدارس أو المستشفيات، الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، خطف الأطفال، أو الحرمان من الحصول على المساعدة الإنسانية^(٨٩). ورحبت ربما صلاح، نائبة مدير اليونيسيف، بهذا القرار باعتباره "من التدابير الأساسية لتحميل الأطراف مسؤولية الاستمرار في إلحاق الأذى بالأطفال".

وأنيطت بمكتب الممثل الخاص مهمة تنفيذ عملية رصد الانتهاكات الخطيرة والإبلاغ عنها باتباع نهج العمل على مراحل بدءاً ببوروندي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال والسودان. واتبع المكتب أيضاً النهج نفسه في نيبال وسري لانكا. وأتى عمله مكملاً لأعمال الرصد السابقة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ودعا المكتب بشدة إلى استثناء جميع الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال من أحكام العفو والتشريعات المنبثقة عن اتفاقات السلام. كما سعى إلى وضع حد للإفلات من العقاب في حال ارتكاب جرائم حرب تطال الأطفال عبر إقامة إطار عمل لحماية الأطفال وضمان مشاركتهم في المحاكم القضائية وعمليات الكشف عن الحقيقة. ونتج عن هذا، على سبيل مثال، إعداد مبادئ توجيهية للمحكمة الخاصة ولجنة الحقيقة والمصالحة الخاصة بـسييراليون، وإدراج أحكام خاصة في قواعد المحكمة الجنائية الدولية بشأن الإثبات وإجراءاتها.

وأوصى الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اعترافاً منه بأن معظم الاهتمام قد انصب على مسألة الجنود الأطفال، بأن يولي مجلس الأمن اهتماماً مماثلاً لكل من الانتهاكات الجسيمة الستة التي تُرتكب بحق الأطفال في مختلف أوضاع النزاع.

كما شجع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل على تعزيز التدابير الوطنية والدولية للوقاية من تجنيد الأطفال في صفوف القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة واستخدامهم في العمليات العدائية، لا سيما من خلال التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة

(٨٨) تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، (A/60/335)

(٨٩) اليونيسيف، ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٥، "Official Statement on the Security Council Resolution on Children in "Armed Conflict".

والتصديق عليه وعن طريق سن تشريع يحظر صراحةً بموجب القانون تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر في القوات/المجموعات المسلحة أو مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية^(٩٠).

وهذه جميعها خطوات إيجابية سوف تُساعد على معالجة مشكلة الإفلات من العقاب في ما يخص مجموعة كبيرة من أشكال الاعتداء على الأطفال التي تغطيها هذه الدراسة. ومن السابق لأوانه معرفة مدى فعالية المحكمة الجنائية الدولية، أما رصد الجرائم الخطيرة الذي يضطلع به مكتب الممثل الخاص فقد ركز جل اهتمامه حتى الساعة على قضايا الأطفال الجنود، مع إصدار بعض التقارير غير المنتظمة بشأن الاعتداءات على المدارس. كما لا تقع ضمن اختصاص المكتب الاعتداءات على المعلمين أو الأكاديميين وعلى الجامعات والنقابيين والمسؤولين في حقل التعليم الذين يُشكلون جزءاً من نطاق هذه الدراسة الأوسع.

وقد ينجم عن ممارسة منظومة الأمم المتحدة وحركات حقوق الإنسان مزيداً من الضغوط من أجل تطبيق صكوك حقوق الإنسان على الحالات التي تستهدف فيها هذه الفئات المحددة تحقيق تقدم ملموس في شتى أنواع الاعتداءات التي تُشن على قطاع التعليم. وبموجب نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، يشمل اختصاص هذه المحكمة التحقيق في تهم الاعتداء على المعلمين والأكاديميين ونقابات التعليم والمسؤولين في حقل التعليم لأن الاعتداءات على المدنيين أو الأفراد الذين لا يُشاركون في النزاع والاعتداءات على المباني المخصصة للتعليم، شرط ألا تكون أهدافاً عسكرية، تشكل جرائم حرب. كما أن أعمال القتل والسجن غير المشروع وغيرها من حالات الحرمان الشديد من الحرية، عندما تكون واسعة النطاق ومنهجية ومستندة إلى سياسة عامة معلنة تقضي باستهداف المدنيين أو قتلهم، كما فعلت قوات طالبان في أفغانستان على سبيل المثال، تُعتبر أيضاً جرائم ضد الإنسانية^(٩١). بالإضافة إلى ذلك، يتعين على سلطات الاحتلال بموجب القانون الإنساني الدولي أن تضمن للمدارس الحماية من الاعتداء وأن تحرص على تأمين التعليم المجاني والإلزامي على المستوى الابتدائي^(٩٢).

وفي عام ٢٠٠٣، عندما سُئلت المرحومة كاتارينا توماسيفسكي، التي شغلت منصب المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بالحق في التعليم، عما إذا كان يجوز للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إعطاء الأولوية لحماية المعلمين في عملهم، كان ردها أن اللجنة أخفقت في التأكيد على الحق في التعليم بمزيد من القوة لأن المنظمات غير الحكومية لم تضطلع في المقابل بحملة ضغوط قوية وجيدة التنسيق. "فليست هناك ضغوط تمارس لصالح الحق في التعليم. فأنت لن ترى المعلمين ونقاباتهم يلجأون إلى لجنة حقوق الإنسان، والسبب هو أنه لا يمكنهم طلب حماية اللجنة لأنها لا تأتي حتى على ذكر حقوق المعلمين. بل إنهم سيتوجهون إلى منظمة العمل الدولية التي ستؤمن لها الحماية بواسطة تدابير خاصة ترعى الحرية النقابية".

"إذا قمت بالتدقيق في مستندات أعدتها منظمات غير حكومية لمعرفة ما قدمته هذه المنظمات إلى اللجنة بشأن مطالبها المتعلقة بالحق في التعليم، فلن تجد شيئاً".

(٩٠) الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، "Children and Armed Conflict".

(٩١) منظمة العفو الدولية، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، "Afghanistan: All who are not friends, are enemies: Taleban abuses against civilians".

(٩٢) سوزان نيكولاي، ملحق Forced Migration Review Education Supplement، ٢٠٠٦، "Education and Chronic Crisis in Palestine".

”وما هو ضروري في هذا السياق هو التطور نفسه لحركة حقوق الإنسان الذي شاهدناه في مجال حرية التعبير أو حقوق المرأة في المساواة مع الرجل، فثمة حاجة إلى مستندات جيدة واستراتيجيات ملموسة وضغوط حسنة التنسيق لحمل البعثات الحكومية على التحرك ولكن على المنظمات غير الحكومية أن تأخذ المبادرة. ومن البديهي أنه ليس من مهام الدبلوماسيين القيام ببحوث في مجال حقوق الإنسان أو تصميم بدائل في هذا الشأن“^(٩٣).

والسؤال المطروح اليوم هو: هل تستطيع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعتمد على التقدم المحرز في قضية تجنيد الجنود الأطفال والتركيز على توفير مزيد من الحماية من عمليات خطف الطلاب والمعلمين والمسؤولين في حقل التعليم والنقابيين وقتلهم واعتقالهم غير المشروع وتعذيبهم ومن الاعتداءات على المدارس والجامعات. وثمة صكوك قائمة في مجال حقوق الإنسان تُعنى بالاعتداءات على التعليم. ويتطلب الأمر بالتالي الاطلاع عليها ومحاولة الحصول على تعليقات وقرارات مبنية عليها. ولا بد من اتخاذ بعض التدابير المتفق عليها بشأن هذه القضية.

نحو ملاذ آمن

تصطدم أي محاولة تعطي الأولوية لحماية حقوق الإنسان الخاصة بالعاملين في حقل التعليم والطلاب بعقبتين أساسيتين. أولاهما هي الحجة الأساسية القائلة إنه لا يجب اعتبار حياة الأساتذة أكثر أهمية من حياة سائر العمال. ولكن مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة قد نجح في الدفاع عن القضية معتبراً أنه يجب على قانون حقوق الإنسان أن يخصص المدارس والمستشفيات بالحماية نظراً لدورها في رعاية الأطفال وحمايتهم. وقد تكون هذه الحجة غريبة إذا ما اقتصر تطبيقها على هيكل المبنى ولم تشمل الأساتذة والعاملين الآخرين الذين يراعون الأطفال فعلاً.

وأصبح من المسلم به أن التعليم جزء من الرد الأولي على حالة طوارئ، أكانت نزاعاً أو كارثة، لأنه عندما ينتهي القتال يصب اهتمام الأهل على مستقبل أولادهم وما سيحل بهم. أما أثناء النزاع فمن الممكن أن يكون لجميع الأطراف مصلحة في حماية المدارس للسبب نفسه.

أما وضع الجامعات، فتعالجه توصية عام ١٩٩٧ بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي التي تعتبر أن ”الممارسة الكاملة للحق في التعليم والتدريس وإجراء البحوث لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت مؤسسات التعليم العالي تتمتع بالحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي“ وأنه ينبغي أن تُهيأ لأعضاء هيئات التدريس بيئة عمل لا تؤذي صحتهم وسلامتهم.

والأوساط الأكاديمية معرضة بصفة خاصة للضغوط السياسية التي يمكن أن تُقوض الحرية الأكاديمية نظراً لتأثيرها في الرأي العام، المشابه لتأثير الصحفيين إلى حد ما. ولا بد من إقناع كلا الطرفين في نزاع ما بأن تدمير فرص تعليم مواطني البلد المعني أو تقويضها من شأنه أن يرهن تطوره المستقبلي، أي كانت نتيجة القتال.

(٩٣) كاتارينا توماسيفسكي، مقابلة في *Human Rights Features* ، ٥-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

أما العائق الجدي الآخر، فهو قائم على اعتبار أن التعليم ليس محايداً: ففي العديد من الظروف، يُمثل التعليم جزءاً من المشكلة. وعلى الرغم من أن الجماعات المسلحة التي تحرق المدارس وتغتال الأساتذة تعتنق أهدافاً سياسية متنوعة، إلا أنه غالباً ما تتوفر أسباب باطنية تجعل من المدارس هدفاً في مرمى النار. ونادراً ما تكون الاعتداءات على التعليم أحداثاً يغلفها الكتمان بل هي تميل لأن تعكس النزاع القائم في المجتمع، أكان دينياً أو إثنيّاً أو طائفيّاً أو سياسياً. وفي حين يُمكن أن يضطلع التعليم بدور محوري في مساعدة الدول على الخروج من الوضع الهش الذي وقعت فيه أثناء الحرب، إلا أنه قد يكون أيضاً بؤرة توتر، لأنه قد يبدو وكأنه يُعزز شعوراً عاماً بالظلم، من خلال مثلاً التوزيع غير المتساوي لمناخ التنمية أو الحظر المفروض على حرية الإنسان في التعبير والتعلم بواسطة ثقافته.

ويقول كريم رايت Cream Wright "إذا نظرتم إلى أبرز الحروب الأهلية التي دارت في إفريقيا الغربية، في ليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار، تلاحظون أن غالبية الشباب المجبرين على القتال من كلا الجهتين المتصارعتين يرغبون في إعادة الاندماج. فما أن يتم إنقاذهم وتسريحهم حتى يكون مطلبهم الأول هو التعليم. ومع ذلك فإن هؤلاء الشبان هم أنفسهم الأشخاص الذين يدمرون المدارس. وشعورهم بالظلم ينجم جزئياً عن حرمانهم منافع التعليم ولذا يعتدون على من انتفعوا بفرص التعليم أو على الأماكن التي حصلوا فيها على هذه المنافع".

في سيراليون، يفيد صندوق إنقاذ الطفولة أن صفوف قوات المتمردين (الجبهة الثورية المتحدة) قد ازدادت نتيجة انضمام المتسربين من المدرسة والمطرودين منها ومن لم يرتادوا المدرسة يوماً. وعلى حد قول إكوندايو طومسون، وهو محاضر في التعليم وحقوق الإنسان في جامعة نجالا، "كانت رموز التعليم والدراسة هدفاً للتدمير". "وبحلول عام ٢٠٠٤، كانت ٦٠٪ من المدارس الابتدائية و٤٠٪ من المدارس الثانوية لا تزال بحاجة إلى عملية إعادة تأهيل أو إعادة إعمار أساسية"^(٩٤).

وفي دول أخرى متأثرة بالنزاعات، تأججت نار التوتر نتيجة المناهج المحرّضة على "الكراهية" واستخدام كتب التاريخ الترويحية للتحريض على القومية العدائية أو رسم صورة شيطانية للجماعات الإثنية الخصم. ويُعتبر قيام المدارس بتقسيم التلاميذ من خلال اعتماد أنظمة متوازنة قوامها الدين أو الإثنية، أمراً غير مجدٍ.

وبغية وقف الاعتداءات على التعليم، لا بد من بذل جهود متسقة لوضع حد لدور التعليم في تعزيز النزاع ولجعله جزءاً من الحل. ولن تُساعد القوة ولا الحوار السياسي وحدهما على تبديد المخاوف الكامنة.

وفي الوقت الحالي، تعمل الحكومة الأفغانية مع القادة الدينيين المحليين - الذين هم أفضل من يتولى أنشطة الدعوة بصفقتهم السكان المتعلمين الوحيدين في العديد من المجتمعات - على تعزيز تعليم الفتيات استناداً إلى تعاليم الإسلام وعلى تعبئة المجتمع المحلي حول ضرورة حماية أطفال المدارس والمعلمين ويقول دافيد ماكلوغين^(٩٥)، رئيس شعبة التربية في اليونيسيف بكابول إن "التعليم ضروري للذكور والإناث على

(٩٤) إكوندايو ج. د. طومسون، آذار/مارس ٢٠٠٧، الحرب الأهلية في سيراليون: تدمير البنية الأساسية للتعليم "The Sierra Leone Civil War: Destruction of Educational Infrastructure".

(٩٥) ملاحظات من دافيد ماكلوغين إلى براندين أومالي، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠٠٧.

حد سواء وفقاً لتعاليم الإسلام. ويتلقى القادة الدينيون التدريب المناسب على هذا التفكير ويتعين عليهم مناصرة الجنسين".

وفي تايلاند، تعمل اليونسكو مع الحكومة لإيجاد سبل لاستخدام اللغة المحلية الياوية في التعليم الأولي لمحو الأمية في ثلاث مقاطعات واقعة إلى أقصى الجنوب. وعلى حد قول شلدون شيفر "ثمة شعور عام بعدم الرضى يذهب إلى أبعد من الانفصالية وتُعزى أسبابه جزئياً إلى إغفال الحكومة مراعاة خصوصيات المنطقة، مثل الثقافة واللغة والخلفية التاريخية". ومن شأن الحلول التوافقية التي تم التوصل إليها في مجال اللغة ومحتوى التعليم - بما في ذلك قيام المدارس الحكومية بالتدريس باللغة المحلية وبتلقين المبادئ الإسلامية الأخلاقية أو الدروس الدينية وقيام المدارس الإسلامية بتعليم التاريخ وفق المنهج العلماني الوطني واللغة التايلاندية إلى جانب التعاليم الدينية، كما حصل في مدارس مالوي - أن تخفف من اعتبار المدارس أهدافاً مشروعة.

بات التعليم اليوم مقبولاً كجزء ضروري من الرد الأولي على حالة طوارئ أوجدها النزاع. ويتمثل التحدي حالياً في جعل التعليم جزءاً من الحلول المطروحة للنزاعات. وقد أعد منذ أكثر من ٤٠ سنة مخططاً دولياً مفيداً بشأن نوع التعليم الذي يُمكن أن يُشكل نموذجاً يُحتذى به، في شكل توصية خاصة بأوضاع المدرسين.

وتنص التوصية على أن التعليم يجب أن يهدف إلى غرس "الاحترام العميق لحقوق الإنسان وحياته الأساسية" وأنه ينبغي "تعليق أكبر قدر من الأهمية... على ما يمكن أن يسهم به التعليم في إقرار السلام وتعزيز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العرقية أو الدينية"^(٩٦). وقد صيغت مبادئ التوصية التوجيهية يوم كانت الحرب الباردة في ذروتها وفي نظام عالمي مختلف، ولكن جدواها واضحة في النزاعات التي اندلعت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي. وقد أدى تراجع الستار الحديدي إلى ولادة زمن ساد فيه عدم الاستقرار الشديد على الصعيد المحلي في العديد من المناطق. وطغى التوتر بين الدول على سائر أشكال النزاع، وأخذت الأثريات والأقليات الإثنية تتنافس على إقامة حدود جديدة أو فرض حدود قديمة، وأثناء هذه العملية برمتها، ظل التعليم هو الصاعق الذي يزيد التوتر أو المحفز الذي يُغذي الأمل والاستقرار والمصالحة. وقد يقتضي إلغاء الاعتداءات على التعليم جهداً أكثر اتساقاً لتحويل التعليم إلى قوة للدمج والتسامح والفهم.

ويقول كريم رايت Cream Wright "ينبغي أن تكون المدارس أماكن يترك فيها الأشخاص مناخراتهم على عتبة الباب ويتعلمون التفاهم والعمل معاً على أمور مختلفة".

ولا تقتصر هذه الرؤية على ما يتعلمه الأطفال. فعلى سبيل المثال، لا تتوقف المسألة على وضع منهج دراسي للسلام بل تشمل طريقة إدارة المدارس وروح المنظمة ككل. ويجب على التلاميذ أن يقتنعوا بأن المدرسة تجسد بعض القيم التي عليهم تعلمها. وتتمثل هذه الرؤية في طريقة تصرف المدرسة ذاتها، وشفافية القواعد ومدى تطبيقها بعدالة، وكيفية الاعتراف بالاختلاف وتثمينه.

(٩٦) توصية بشأن أوضاع المدرسين، الفقرة ٣، ١٩٦٦.

ويعتبر شيلدون شيفر Sheldon Shaeffer أنه "من المهم بوجه خاص أن تكون المدارس ملاذاً للأطفال وبإمكان المدارس الصديقة للطفل، التي يلقي فيها التنوع الثقافي والديني واللغوي الاحترام والترحيب، أن تفعل الكثير على المدى الطويل لوقف دوامة العنف المتزايدة الخطورة التي تستهدف الأطفال".

ويستند مفهوم الملاذ الآمن - على غرار الكنائس التي كانت تعتبر عادة ملاذاً آمناً في العديد من البلدان - على الخبرة المستمدة من مشاريع التعليم في حالات الطوارئ التي تقر بأن الأولوية بالنسبة للآباء في فترات ما بعد الطوارئ هي توفير مساحة آمنة للأطفال يحظون فيها بالحماية ويمنحون الطعام والماء والمأوى لمدة أربع أو خمس ساعات في اليوم بحيث يستطيع البالغون أن يتفرغوا لعملية إعادة بناء حياتهم.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى أن يتعمق في دراسة دور التعليم في تهدئة التوتر. ولئن كان اللجوء إلى السبل التقليدية للقوة العسكرية والحوار السياسي، سيظل دائماً أمراً مهماً، فإن هناك ما يبرر التفكير خارج الأطر التقليدية والإقرار بالتأثير الذي يتركه نظام تعليم مرن على الحد من النزاع وبالذور الذي يضطلع به نظام سريع الانتعاش في بناء السلام.

وإذا ما ذهبنا أبعد من رزم التعليم في حالات الطوارئ، لا بد من إيجاد سبيل لتعزيز التعليم الجامع والمتبادل وحمائته في الدول المتأثرة بالنزاع.

ويعتبر كريم رايت Cream Wright أنه "في حين يُمكن، في مجال الدين، أن تقولوا إن هذه هي كنيستكم أو كنيستهم أو مسجداكم، فأقوم أنا بحرقها، فإنه ينبغي للمدرسة أن تكون صرحاً مشتركاً فتكون مدرستنا نحن جميعاً. وأرى أننا إذا وسعنا الآفاق، يُمكننا أن نكسب القبول بصورة متزايدة وأن ننتقل إلى وضع أكثر قانونية يجعل المدارس ومؤسسات التعليم ملاذاً آمناً للتعلّم".

ويوافق شيلدون شيفر على أن تعزيز دور المدارس كمنطقة آمنة يجب أن يحظى بالأولوية ولكنه يقتضي اتفاقاً بين جميع الأطراف. وأفضل ما يمكن القيام به في البدء هو محاولة تشجيع المقاومة الشعبية في وجه الاعتداءات. ويقول "أعتقد أنه يتعين تعبئة الناس ليقفوا بقوة ويقولوا إن المدارس خط أحمر". ويعتبر أنه لا بد من بذل مزيدٍ من الجهود لإقناع المعتدلين في المنطقة على "الوقوف بصورة واضحة ومكثفة وقوية وعلنية في وجه هذا النوع من الاعتداءات".

وفي كولومبيا، أطلق اتحاد معلمي كولومبيا الذي يعمل من نفس المنطلق حملة لاعتبار المدارس أرضاً محايدة في النزاع المسلح. ويرى ماريو نوفلي Mario Novelli أنه لا بد من ممارسة بعض الضغوط لوقف استخدام النظام التعليمي كحلبة صراع، سواء تعلق الأمر بقيام عصابات أو قوات شبه عسكرية باحتلال المدارس أو بطريقة حسم السياسة في الجامعات.

ويبدو أن خبراء اليونسكو واليونسيف والاتحاد الدولي للمعلمين يؤيدون فكرة بذل جهود متضافرة لإيجاد سبل لترسيخ حماية المعلمين في حماية المدارس والمؤسسات وعملية التعليم. ويقول كريم رايت Cream Wright، "إن النهج الذي ننتهجه هو التفاوض مع كلا الطرفين في أي نزاع لضمان احترام المدارس كمناطق آمنة - تماماً كما يُمكننا في مجال الصحة أن ندخل إلى مناطق المتمردين ونقول إننا هنا لتلقيح الأطفال. وهذه هي القضية التي يجب أن نتصدى لها جميعاً، سواء من خلال إطار عمل قانوني أو أي إطار آخر، حرصاً على مبدأ المعاملة بالمثل واحترام التعليم باعتباره منطقة آمنة".

ويعتبر جان إيستمان Jan Eastman، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للمعلمين، أنه يجب العمل الآن على إيجاد الإرادة السياسية. "يُمكن التوصل إلى التزام دولي يتكرر على المستوى الوطني والمحلي ويقضي بأن يكون التعليم منطقة خالية من النزاع لا لأن التعليم حق من حقوق الإنسان فحسب، وإنما أيضاً لأن التعليم من خلال المدارس الجامعة ينبغي أن يعتبر على أنه الحل ومفتاح الانسجام وبناء العدالة الاجتماعية والسلام والأمل في المستقبل".

٧ - خلاصات وتوصيات

من الواضح أن عدد الاعتداءات التي تستهدف العاملين في حقل التعليم والطلاب والمؤسسات التعليمية قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً في عددٍ من البلدان مما كان له عواقب وخيمة بالنسبة لتوفير التعليم وتأمين فرص الانتفاع به في البلدان الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة.

وتعود هذه الزيادة الكبيرة في الاعتداءات المتعمدة التي شوهدت على مدى السنوات الثلاث المنصرمة وما أسفر عنها من خسائر في الأرواح إلى تبني أسلوب مقبوت جوهره التضحية بحياة الشباب الأبرياء وبحياة من يحاولون مساعدتهم على تطوير قدراتهم، تحقيقاً لغايات سياسية أو أيديولوجية.

وانطوت السياسات التقليدية للوقاية من الاعتداءات على تزويد المدارس بالحرس أو المرافقين المسلحين وتدريب المعلمين على استخدام الأسلحة. ولكن في العديد من الأماكن، لا وجود لهذه الإجراءات أو أن وجودها في حد ذاته لم يؤثر تأثيراً كافياً على ما يبدو. أما الأساليب الأخرى التي يجري التشجيع عليها فتتمثل في توفير شبكات رصد وإنذار وتعبئة المجتمعات المحلية لمجابهة المعتدين ونقل الصفوف إلى أماكن أخرى أو توفير التعلّم عن بعد.

ويُمكن توسيع نطاق الجهود الدولية التي بُذلت في الآونة للحث على تطبيق صكوك حقوق الإنسان على القضايا المتعلقة بالأطفال في النزاعات المسلحة والتي ركزت في الغالب على تجنيد الأطفال. ولا بد من العمل على إدراج حماية المعلمين والأكاديميين في قانون حقوق الإنسان، والتركيز على توفير الحماية للمدارس والكليات والجامعات وعملية التعليم لدى تطبيق الصكوك القائمة.

ولعل أحد المعوقات الأساسية أمام الوقاية من الاعتداءات يتمثل في أن أطراف النزاع غالباً ما يتصورون أن التعليم ليس محايداً. فعلى سبيل المثال، يُمكن حرمان مجموعات محددة من التعليم الجيد أو يُمكن أن يتضح أن ثقافة أو لغة غريبة أو ديناً غريباً يُفرض عليهم. وثمة تحد كبير اليوم في البلدان المتأثرة بالنزاعات يتمثل في إحداث تحوّل يتيح القبول بأن تكون المدارس والكليات والجامعات ملاذاً آمناً وأن تبقى بمنأى عن أعمال العنف العسكرية والسياسية. وقد يستلزم ذلك إنشاء مؤسسات تعليمية استيعابية ترحب بالطلاب وتسير شؤونها بشفافية بعيداً عن الطائفية والتدخل السياسي، وتشجع الجهود التي تبذلها جميع الجهات لدى الأطراف المسلحة والمجتمعات المحلية في مجالي الحماية والتوعية. وبذلك يمكن أن تُصبح المدارس والكليات والجامعات مناطق سلام تُعزز التسامح والتفاهم وتُدعم بالتالي الجهود الرامية إلى حل النزاع الواسع النطاق.

وإذا كان المجتمع الدولي جدياً في محاولاته الرامية إلى تحقيق التعليم للجميع وما يتعلق بالتعليم من الأهداف الإنمائية للألفية، فينبغي له أن يركّز الاهتمام على هذه المواضيع وأن توفر الإرادة السياسية

والموارد الضرورية لمعالجة هذه المشكلة المتنامية. ويُستخلص عدد من التوصيات من النتائج والتحليلات المعروضة في هذا التقرير، ولا سيما ما يلي:

- ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع الدول الأعضاء بهدف وضع حد للإفلات من العقاب في حالات الاعتداء على العاملين في مجال التعليم والطلاب والنقابيين والمسؤولين والمؤسسات.
- ينبغي تزويد المحكمة الجنائية الدولية بمزيد من الموارد لكي تجري محاكمات في عدد أكبر من الدعاوى بغية توسيع نطاق أثرها الرادع.
- ينبغي للحكومات أن تستغل كل فرصة لفرض شروط الامتثال لمعايير حقوق الإنسان مع التنويه بحقوق الأطفال والحق في التعليم وحماية المؤسسات التعليمية وعملية التعليم لدى إبرام اتفاقات تجارية أو اتفاقات مساعدة مع الأطراف المتنازعة.
- ينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين أن تطلق حملات التضامن الدولي مع المجموعات والمؤسسات المستهدفة لزيادة الضغط في سبيل تطبيق صكوك حقوق الإنسان بدرجة أكبر على الاعتداءات التي تُشن على قطاع التعليم، ولاستئصال الإفلات من العقاب. كما لا بد من زيادة النقاش بشأن كيفية تبرير إدراج حماية المؤسسات التعليمية في صكوك حقوق الإنسان بوصفها معاقل سلام أو ملاذاً آمناً.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بالدور الذي يمكن أن يضطلع به التعليم في المساهمة في تأجيج التوتر وتعزيز السلام، كما يتعين عليه أن يوفر مزيداً من الدعم لاستراتيجيات إخراج التعليم من حلبة النزاعات.
- ينبغي للحكومات والأطراف المتنازعة أن تحرص على أن يُنظر إلى التعليم على أنه محايد عن طريق الحرص على إدارة المدارس والكليات والجامعات بشفافية وبطريقة استيعابية وغير طائفية ولا تمييزية، وعلى أن يكون المنهج الدراسي غير قائم على الترويج الدعائي ومراعياً للخصوصيات اللغوية والثقافية والدينية.
- ينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تضع استراتيجيات وحملات لتعزيز التعليم المرحب بالأطفال ولتمويله في الدول المتأثرة بالنزاعات ولتعميم المدارس معاقل سلام وملاذاً آمناً.
- ينبغي للمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تعمل مع الحكومات والدول المتأثرة بالنزاعات والتي تُساعد على درء النزاعات أو الحد منها من أجل ما يلي:
 - إعداد آليات لحماية الطلاب والمعلمين والأكاديميين والنقابيين والمسؤولين المهنيين ومساعدتهم على الانتقال إلى أماكن أخرى داخلياً أو خارجياً بحسب المقتضى؛
 - وضع سبل لدعم استمرار التعليم في مواقع بديلة أو من خلال طرائق ووسائل إعلام بديلة في المناطق الخاضعة للاعتداء؛

- وضع سبل لدعم استمرار عمل الأكاديميين في المهجر لنصرة نظام التعليم الخاضع للاعتداء.
- اعترافاً بمحدودية النظام الحالي لتقديم التقارير التي يعدها مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، يتعين على الأمم المتحدة أن تُبرهن على التزامها بتوفير حق التعليم عبر إقامة نظام عالمي لرصد الاعتداءات العنيفة على قطاع التعليم، بما في ذلك الاعتداءات على المعلمين والأكاديميين ودعم إنشاء قاعدة بيانات عالمية متاحة لعامة الناس من أجل رصد نطاق الاعتداءات وأنواعها ومرتكبيها ودوافعها وتأثيرها في توفير التعليم وطبيعة استراتيجيتي الوقاية والرد وتأثيرهما.
- لا بد من إجراء بحث نوعي بشأن الأسباب الكامنة التي تجعل من الطلاب والمعلمين والأكاديميين والمسؤولين في حقل التعليم والنقابيين والمؤسسات التعليمية أهدافاً للاعتداء، وبشأن استراتيجيات الوقاية والرد المتوافرة وتحديد أكثر هذه الاستراتيجيات فعالية.
- ينبغي لوسائل الإعلام الدولية أن تعترف بدورها الأساسي وبمسؤوليتها في استرعاء انتباه العالم إلى استهداف الطلاب والموظفين والنقابيين والمسؤولين العاملين في حقل التعليم في ظل النزاعات ووقع ذلك على الأطفال.

شكر

نوجه شكراً خاصاً إلى السيدات والسادة التالية أسماؤهم على ما قدموه من مساعدة: أنور السعيد، مكتب اليونسكو في كابول؛ جو بيكر، هيومن رايتس ووتش، نيويورك؛ مارك براي، معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية؛ فيليب كاريلو مورا، اليونسكو، باريس؛ فيكرام شيتري، مكتب اليونسكو في إسلام آباد؛ سابينا ديتزيل، اليونسكو، باريس؛ بيتر دروري، منظمة العفو الدولية؛ جان إيستمان، الاتحاد الدولي للمعلمين؛ تيريسيتا إسكوتو، مكتب اليونسكو في سان خوسيه؛ غاراف غارغ، مكتب اليونيسيف في نيودلهي؛ كاتي غروسوفين، مكتب اليونيسيف في نيودلهي؛ إيزابيل غيتارد، الرابطة الدولية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين؛ حمويد أ. حكيم، مكتب اليونسكو في بانكوك؛ ريتشاد هارتيل، منظمة إنقاذ الطفولة، كولومبيا؛ محمد جليد، مكتب اليونسكو في العراق؛ إيلي جوان، الاتحاد الدولي للمعلمين؛ إلزبيتا كروات، الرابطة الدولية للجامعات؛ خليل محشي، معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية؛ دومينيك مارليت، الاتحاد الدولي للمعلمين؛ ماري مندهال، الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوضاع الطوارئ/اليونيسيف؛ دافيد ماك لوغلين، مكتب اليونيسيف في كابول؛ ماريو نوفلي، جامعة أمستردام؛ كارولينا أوينز، مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة؛ بركشيا أوجا، مركز خدمات القطاع غير النظامي (INSCEC)؛ كيرستي أوكيلمو، ريد بارنا؛ تاب راج بانث، مكتب اليونسكو في كاتماندو؛ كارولين بوننتفراكت، اليونسكو؛ سوبود بياكوريل، مركز خدمات القطاع غير النظامي؛ أندور رادولف، مكتب اليونسكو في كيتو؛ بيل راتيري، منظمة العمل الدولية؛ مارك ريتشموند، اليونسكو؛ خورخي سيكويرا، مكتب اليونسكو في إسلام آباد؛ خولة شاهين، اليونسكو؛ شلدون شيفر، مكتب اليونسكو في بانكوك؛ رام بالاك سينغ، اليونسكو؛ كولواي سومالنوب، منظمة إنقاذ الطفولة، تايلاند؛ كريستوفر تالبوت، معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية؛ إيكوندايو طومسون؛ باوادي تيفياروغ، المجلس البريطاني في بانكوك؛ أنابيل تراب، الرابطة الدولية للدفاع عن الأطفال، فرع فلسطين؛ مارك توماس، مكتب اليونيسيف في تايلاند؛ كارل تريبلهورن، منظمة إنقاذ الطفولة، واشنطن؛ كاتي ويبلي، منظمة إنقاذ الطفولة، بريطانيا؛ سو ويليامز، اليونسكو؛ كريم رايت، اليونيسيف، نيويورك؛ أكيمي يونيمورا، مكتب اليونسكو في نيودلهي؛ سامان ضيا ظريفي، هيومن رايتس ووتش، نيويورك. والشكر أيضاً لسامنتا بانديتا غوناواردينا وإيرين تانر على الترجمة والمساعدة التحريرية.

قائمة المختصرات

AUC	United Self-Defence Forces of Colombia	القوات المتحدة للدفاع عن النفس في كولومبيا
CPN-M	Communist Party of Nepal-Maoist	الحزب الشيوعي الماوي النيبالي
Fecode	Federación Colombiana de Educadores	اتحاد المعلمين الكولومبي
INSEC	Informal Sector Service Centre	مركز خدمات القطاع غير النظامي
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
MDG	Millennium Development Goal	أحد الأهداف الإنمائية للألفية
MIPT	Memorial Institute for the Prevention of Terrorism	المعهد التذكاري للوقاية من الإرهاب
TKB	Terrorism Knowledge Base	قاعدة معرفة الإرهاب
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/اليونسكو
UNICEF	United Nations Children's Fund	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)